



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)



خيارات التمويل المستدام للأونروا من وجهة نظر لاجئي فلسطين

أيلول 2023



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

ww.mas.ps

خيارات التمويل المستدام للأونروا من وجهة نظر لاجئي فلسطين

إعداد: مايكل دَمبر

ورقة خلفية

طاولة مستديرة (5)

أيلول 2023

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

 HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG
فلسطين والأردن

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة هنريش بل (فلسطين والأردن).

المحتويات

01	عرفان وتقدير
02	مختصرات
03	الرسائل الرئيسية
04	مقدمة
05	القسم الأول: الأزمة التي تواجهها الأونروا
05	ما المشكلة؟
05	السياق الدولي
06	أحدث الاستجابات من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي
07	لاجئو فلسطين والأزمة التي تواجهها الأونروا
09	القسم الثاني: وجهات نظر لاجئي فلسطين حول مصادر التمويل البديلة
09	أحدث مبادرات الأونروا
11	الزيادة في التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة (المساهمات المقررة)
12	دور القطاع الخاص
14	العمل الخيري الإسلامي
16	الاقتصاد الأخضر
19	أصول اللاجئين تحت تصرف الوصي الإسرائيلي على ممتلكات الغائبين
22	خيارات دولية وأمنية أخرى
22	الميثاق العالمي بشأن اللاجئين
23	إحياء لجنة التوفيق الدولية (UNCCP)
24	وصاية الأمم المتحدة والأونروا
26	القسم الثالث: الخلاصة
28	محاو للنقاش
29	المراجع

عرفان وتقدير

أقدم بالشكر من السيد رجا الخالدي/مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والدكتورة رهام الهلسة/مؤسسة هيرش بل-مكتب فلسطين والأردن على دعوتي وتكلفتني للقيام بهذا العمل البحثي، وعلى دعمهما وحماستها أثناء تنفيذه. أشكر كل من ساهم في هذا العمل، من المؤسسات الفلسطينية والمنظمات الدولية وموظفي الأونروا سواء من خلال المشاركة في النقاش في ورش العمل المختلفة أو بتقديم ملاحظات مباشرة على المسودات الأولية. لمساهماتكم دور كبير في إثراء الورقة الأصلية وجعل مخرجاتها أكثر دقة. أشكركم جميعاً. كما أقدم بشكر خاص لكل من ديانا بوتو وجمال الحسيني ومعين رباني على تشجيعهم وتواجدهم ووقتهم طوال فترة إعداد الورقة.

مايكل دمبر

مختصرات

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الميثاق العالمي بشأن اللاجئين
لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين
الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائبين

UNRWA
UNHCR
GCR
UNCCP
ICAP

وكالة الأونروا
مفوضية شؤون اللاجئين
الميثاق العالمي
لجنة التوفيق
الوصي الإسرائيلي

الرسائل الرئيسية

رسائل عامة

1. أصبحت أزمة تمويل الأونروا أكثر حدة من أي وقت مضى. ففي ضوء تزايد المطالبات الأخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المساعدات الإنسانية، واحتمالات قيام إدارة أمريكية جديدة في العام 2024 بوقف مساهماتها في تمويل موازنة الأونروا مرة أخرى، لا يمكن إلا أن تزداد الأزمة خطورة.
2. لاعتبارات تتعلق بالاستقرار السياسي والمالي بشكل أساسي، ينبغي أن يبقى نموذج التمويل الحالي للمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أساس تمويل الأونروا في المستقبل المنظور. ويجب البحث عن مصادر تمويل بديلة تكميلية.
3. يجب على صانعي السياسات والأونروا اعتماد نهج ذي مسارين لأزمة التمويل، من خلال: (أ) مواصلة المحاولات لتغطية الفجوة في الموازنة من خلال زيادة المساهمات الطوعية ومصادر التمويل البديلة، (ب) البدء بتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل تركز على إيجاد حلول دائمة، كما هي محددة في هذه الورقة.

رسائل محددة

4. زيادة المخصصات من الموازنة العادية للأمم المتحدة (المساهمات المقررة) – يرحب بذلك كبادرة للدلالة على جدية الأمم المتحدة والتزامها المستمر تجاه لاجئي فلسطين وأيضا كوسيلة لمساعدة الأونروا في التخطيط لعملياتها بما يحقق الكفاءة. لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب إشراك الدول الأعضاء في دعم الأونروا مباشرة لأن هذا يمثل التزاما سياسيا له أيضا قيمة بالغة بينما يتم العمل على إيجاد حل سياسي.
5. دور القطاع الخاص - يرحب أيضا بالأموال الإضافية من القطاع الخاص لتكملة الأنشطة الأساسية للأونروا، ولكن أي تحول بعيدا عن تمويل الدول الأعضاء يجب أن يقابله ضغط أكبر على حكوماتهم لإيجاد حلول أكثر ديمومة للاجئين الفلسطينيين.
6. العمل الخيري الإسلامي – تعد طريقة إيجابية للحصول على مصدر تمويل جديد وقيم، على الأغلب، لتمويل أنشطة إضافية، ولكن لا ينبغي أن تكون وسيلة لعدم التزام الأونروا بالمعايير والقيم الدولية أو تنطوي على إنشاء آلية تؤكد على ديمومة الوكالة والتخلي عن إيجاد حل دائم للاجئين الفلسطينيين.
7. الاقتصاد الأخضر - يشير هذا المقترح إلى طريقة فعالة ليس فقط لخفض التكاليف والحفاظ على درجة من الاستقلالية في العمل ولكن أيضا توفير فرصة لبيئة صحية أكثر. لكن ينبغي وضع خطة عمل أوسع وأشمل بكثير.
8. أصول اللاجئين والأونروا – هذا خيار طويل الأجل يتطلب تغييرا جذريا في البيئة السياسية. ومع ذلك، يجب إبقاء هذا الخيار على جدول الأعمال لأن له قيمة كبيرة عند حشد التأييد والمناصرة للربط بين ما حدث من تجريد للفلسطينيين من ممتلكاتهم وأراضيهم في العام 1948 والوضع الحالي من النفي واللجوء.
9. لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة – هذه أيضا خيارات طويلة الأجل لا ينبغي التخلي عنها، ولكنها تحتاج إلى مزيد من البحث والتداول في الوقت الحاضر.

مقدمة

في العام 2020، الذي شهد ذروة أزمة وقف الإدارة الأمريكية تمويل الأونروا والحملة التي شنت ضد الوكالة، دعا معهد ماس مؤلف الورقة إلى إعداد ورقة خلفية وعرضها في برنامجها لجلسات الطاولة المستديرة، وكانت بعنوان «مستقبل الأونروا في مواجهة التحديات المالية والضغط السياسي»¹. ونتج عن عرض الورقة تشكيل لجنة خبراء، بدعم من مؤسسة هينرش بل -مكتب فلسطين والأردن وعقد ورش عمل، والتي نتج عنها سلسلة من الدراسات الإضافية حول عناصر محددة بحثًا عن نماذج ومصادر بديلة لتمويل الأونروا.² ركزت دراسة لاحقة، أعدت بتكليف من ماس، أيضًا في العام 2022، على استكشاف وجهات نظر لاجئي فلسطين حول نتائج النقاش الذي دار حول مصادر التمويل بمزيد من التفصيل والتي سيتم أيضًا دمج نتائجها في الورقة الحالية، كما سيتم عرضها في ورشة عامة للنقاش مع أصحاب المصلحة.³

تعد الورقة الخلفية الحالية، بشكل أساسي، ورقة تقييمية لما تم إنجازه خلال السنوات الثلاث الماضية من لقاءات تشاورية معمقة بين ماس والخبراء المشاركين وأصحاب المصلحة المعنيين - من الأونروا والمانحين واللاجئين الفلسطينيين والمجتمع المدني الفلسطيني. تقوم الورقة بجمع الأوراق والمستندات التي تم تعميمها وعرضها سابقًا وتحديث ما يحتاج لتحديث. كما تستعرض الملاحظات التي قدمت خلال هذه المناقشات ودراسة الاستنتاجات المستخلصة. تستكشف الورقة بعمق أكبر وبلاستفادة من التجارب السابقة، بعض الخيارات التي تم تسليط الضوء عليها في البحث السابق. وتركز بشكل خاص على دور المؤسسات المالية الدولية والعمل الخيري الإسلامي والاقتصاد الأخضر وإمكانية الربط بين تمويل الأونروا وأصول لاجئي فلسطين المصادرة.

نظرًا لاكتمال عمل لجنة خبراء ماس في العام 2021، ستتضمن هذه الورقة الخلفية أيضًا تحديثًا لآخر للإسهامات المنشورة منذ ذلك الحين، بما في ذلك تقريران جديان هامان نشرنا أواخر العام 2022: الأول بتكليف من الأونروا، والثاني بتكليف من وزارة الخارجية النرويجية.⁴ الغرض الرئيسي من هذه الورقة هو التأكيد على صوت اللاجئين الفلسطينيين وإشراكهم في المناقشات حول الخيارات المستقبلية لتمويل الأونروا.⁵

- 1 دمير، م.، مستقبل الأونروا في مواجهة التحديات المالية والضغط السياسية. ورقة إحاطة المائدة المستديرة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، أغسطس 2020) http://www.mas.ps/category.php?id=b607y46599Yb607&c_type=2
- 2 انظر موقع ماس للحصول على ملخصات هذه الدراسات والوثائق المستخدمة: <https://mas.ps/en/publications/4249.html>
- 3 مايكل دمير، ديانا بوتو، جلال الحسيني، معين رباني (2022). تمويل الأونروا 2020-2030 من وجهة نظر اللاجئين: تعزيز حقوق اللاجئين ضمن إطار نموذج تمويل الأونروا عبر مساهمات الدول الأعضاء. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): رام اللهمفلسطين. متوفر عبر الرابط <https://mas.ps/en/publications/7047.html>
- 4 Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022). (UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva. and: Berg, K., Jensehaugen, J., and Tiltne, Age, (2022) UNRWA, funding crisis and the way forward. Chr. Michelsen Institute (CMI)
- 5 من المهم أن ندرك أن إيجاد تعريف للاجئين الفلسطينيين ومحاولة اختزال منظور جماعي للاجئين تعد مهمة معقدة. هناك ما يقرب من 6 ملايين لاجئ مسجلين لدى الأونروا في مناطق عملياتها الخمس - سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة - لكن هناك العديد من الفلسطينيين الآخرين، ربما يصل عددهم لمليون إنسان، تم نفيهم أو نزحوا داخليًا في وطنهم ولكنهم غير مسجلين رسميًا لدى الأونروا. حوالي نصف اللاجئين المسجلين لدى الأونروا فقط يعيشون في المخيمات التي تديرها الأونروا. أنظر التعريفات على موقع الأونروا. من الواضح أن مثل هذا التوزيع الجغرافي سيعزز نطاقًا واسعًا من وجهات النظر ونقاط التركيز. أما من ناحية تمثيل اللاجئين السياسي فهو متفرق ومجزأ للغاية. ويعكس موظفو الأونروا شريحة واسعة من وجهات النظر الفلسطينية ولكن لا يمكن القول بأنهم يمثلون اللاجئين ككل. وقد تم مراعاة عكس هذا التنوع عند اختيار لجنة الخبراء من ماس ومؤسسة هينرش بل لعقد ورش العمل في العام 2021.

القسم الأول: الأزمة التي تواجهها الأونروا

ما المشكلة؟

1. من المعروف جيداً أن الأونروا تواجه أزمة مالية، وأنها ليست ظاهرة جديدة.⁶ ونادراً ما كان لدى الأونروا أموال كافية للوفاء بجميع التزاماتها، وعلى مدى العقود السبعة من وجودها، تكرر تعرضها لضغوط لاتخاذ تدابير تقشفية وتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين بشكل كبير.⁷ نتيجة ذلك، تفقد نقابات الموظفين والمعلمين والمستفيدين والمجتمع المدني احتجاجات بانتظام، ما يظهر الأونروا على نحو غير عادل بدور الشرير في مسرحية ليس لها فيها حيلة. الفرق بين الأزمات في الماضي والأزمة الحالية ذو شقين.
2. أولاً، نظراً للزيادة في أعداد لاجئي فلسطين والارتفاع في تكاليف الغذاء والطاقة عالمياً، فإن النفقات الحقيقية للأونروا هي أيضاً أكبر بكثير، ما جعل الفجوات في الموازنة أيضاً أكبر بكثير. بالتالي، فإن الأموال الإضافية المطلوبة والضغط من أجل جمع كم كافي وفي الوقت المناسب أكبر أيضاً.
3. ثانياً، تغير السياق السياسي الذي تعمل فيه الوكالة أيضاً بشكل كبير - إلى الحد الذي يتم فيه التشكيك علناً في سبب وجود الأونروا نفسها من قبل الجهات الفاعلة المؤثرة، ومن ضمنهم بعض المانحين التقليديين الرئيسيين. بالتالي، فقد تزايد العجز المالي الذي كانت الأونروا تعاني منه خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت البيئة السياسية المحيطة بها أقل دعماً.
4. تحتاج الأونروا حالياً إلى قرابة 1.6 مليار دولار سنوياً للوفاء بالتزاماتها في مجالات الصحة والتعليم والحالات الصعبة، والبنية التحتية للمخيمات والمساعدات الطارئة. على مدار السنوات الخمس الماضية، وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في المساهمات، بلغ العجز نحو 0.3 مليار دولار سنوياً، على الرغم من تدابير خفض التكاليف مثل ارتفاع معدلات المناصب الشاغرة، ونقص الاستثمار الرأسمالي (استبدال المركبات، والأثاث، وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك)، ووفورات الكفاءة.⁸ وتمت تغطية النقص من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب المحاسبية، مثل تقديم موعد الالتزامات المستقبلية، وإعادة تصنيف بعض النفقات كنفقات طارئة أو تمويل لمشاريع.⁹
5. ولكن كل هذه التدابير تعد استجابات قصيرة الأجل، لا يمكن الاستمرار في تطبيقها على أساس سنوي. والأهم من ذلك أنها لا تلبى الاحتياجات المتزايدة باستمرار للاجئين الذين يعيشون في بيئة إقليمية تزداد تقلباً وعدائية يوماً بعد يوم. إن إغفال اعتبار التصريحات الأكثر حدة التي أدلى بها المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، والتي تحذر من الانهيار المحتمل للأونروا نتيجة تراجع التمويل والمعارضة السياسية، نذير خطر، يعني فشلنا في إدراك مدى خطورة الأزمة (الوجودية) الراهنة التي تواجهها الأونروا.¹⁰

السياق الدولي

6. لطالما كان يصعب التنبؤ بالسياق الذي تعمل فيه الأونروا، ما أكسب الوكالة خبرة واسعة في تحمل تأثير التطورات الدولية والإقليمية على حياة اللاجئين الفلسطينيين. إلا أن تكاليف التطورات الأخيرة جعل مهمتها أكثر صعوبة.
7. إن انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط وانعدام أفق سياسي واضح لحصول لاجئي فلسطين على اعتراف أو استرداد حقوقهم و/أو تعويضهم عن خسائرهم، قد ترك الأونروا في موقف لا تحسد عليه، تقوم فيه بالحفاظ على الوضع الراهن نيابة عن المجتمع الدولي، إلى أجل بلا مسمى، ولكن دون الالتزام المالي المقابل من المجتمع الدولي الذي يمكنها من القيام بذلك. هذا على الرغم من إعادة تجديد ولايتها كل ثلاث سنوات وبشبه إجماع من الجمعية العامة للأمم المتحدة.¹¹

إن احتمال تسرب أكثر من نصف مليون طالب إلى الشوارع وترك ما يقارب من 20,000 من أعضاء هيئة التدريس عاطلين عن العمل أشاع خلال هذه الفترة الذعر في صفوف البلدان المضيئة ومجتمع المانحين.

6 Berg. K. Jensehaugen, J., and Tiltne, Age, (2022) UNRWA, funding crisis and the way forward. Chr.Michelsoen Institute (CMI) p.25.

7 See Jalal AL Hussein and Joseph Saba, "UNRWA's contribution to Socio-Economic Stability" in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva, pp 56ff.

8 يحرص مديرو الأونروا على التأكيد على أن الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة لم يتم تقليصها وأن تخفيضات الموازنة تركز على المساعدات الطارئة والمشاريع. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يكون معيار «القيمة مقابل المال» الذي يجنّه المانحون قد أدى إلى تقديم خدمات ذات جودة سيئة.

9 كما حصلت الأونروا على عقود قروض مع صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. انظر الرابط التالي (آذار 2018):

Exceptional Allocation Of US\$30 Million From The UN's Emergency Response Fund (CERF) Will Sustain UNRWA's Life-Saving Work.

Available online at: <https://cerf.un.org/news/press-release/exceptional-allocation-us30-million-uns-emergency-response-fund-cerf-will>

10 تتجلى خطورة هذه الأزمة في معارضة الحزب الجمهوري الأمريكي القوية للأونروا. لهذا، يكاد يكون مؤكداً أن الولايات المتحدة ستقطع المساعدات المقدمة للأونروا بعد الانتخابات المقبلة في العام 2024 أو في العام 2028.

11 أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تجديد ولاية الأونروا في كانون أول 2022 لمدة ثلاث سنوات أخرى.

8. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياق الإقليمي الأوسع لتجزأ القيادة الفلسطينية إلى أحزاب متنافسة، والحرب الأهلية في سوريا، والتوجه الجديد لدى بعض الدول العربية الغنية نحو التوافق بشكل ما مع إسرائيل، والتقارب السعودي الإيراني، وتصادم حالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة تزايد تدفقات المهاجرين، جميعها تحولات بالغة الأهمية تتفوق على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (وبالتالي وضع لاجئي فلسطين) في الأجندات الإقليمية والدولية.
9. على الصعيد الدولي، هناك تأثير دراماتيكي لإعلان حالة الطوارئ المناخية والحرب في أوكرانيا والصراع بالوكالة بين القوى العظمى-الصين والولايات المتحدة للهيمنة، على وضع قضية لاجئي فلسطين على جدول الأعمال الدبلوماسي الدولي، مع تراجع مكانتها بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. ويحدث هذا التراجع في نفس الوقت الذي يقدر فيه البنك الدولي أن هناك زيادة بأكثر من 20 مليار دولار في المساعدات الإنمائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2012 و2022.¹² وإذا كانت تعبئة الدعم الدولي لإيجاد حل سياسي لقضية لاجئي فلسطين أمرا مؤجلا باستمرار كما هو الحال دوما- فقد ثبت أن حشد الدعم الدولي لحل مشاكل الأونروا المالية في الوقت نفسه أصعب من ذي قبل.

أحدث الاستجابات من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

10. يمكن القول إن أحدث استجابة للأمم المتحدة للتحديات المالية التي تواجه الأونروا قد بدأ في العام 2015. خلال صيف ذلك العام، أعلن المفوض العام للأونروا آنذاك، بيير كرينبول، أنه بسبب النقص الحاد في موازنة الوكالة، لن تتمكن مدارس الأونروا من فتح أبوابها للعام الدراسي 2015-2016. مع احتمال تسرب أكثر من نصف مليون طالب إلى الشوارع، وترك ما يقارب 20,000 عضو/ة هيئة تدريس عاطلين عن العمل- مع ما لذلك من تأثير غير مباشر على الاقتصادات المحلية-، شاع خلال هذه الفترة الذعر في صفوف البلدان المضيفة ومجتمع المانحين.
11. في حين تم حل هذه المشكلة في المدى القصير، إلا أن إعلان المفوض العام أعاد وضع قضية تمويل الأونروا على رأس جدول الأعمال الدولي. في كانون الأول 2016، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام إجراء مشاورات «لضمان كفاية التمويل الذي تحصل عليه الوكالة، وإمكانية تقديره، واستدامته طوال مدة ولايتها»، وتقديم تقرير بحلول آذار 2017.¹³
12. تم إنشاء فريق توجيهي لإجراء المشاورات، برئاسة سويسرا (وتركيا نائبا للرئيس)، وتم تقديم سلسلة من التوصيات. وقد شكلت تلك الإطار الأساسي لمحاولات الأمم المتحدة والأونروا تأمين التمويل المستقبلي للوكالة.¹⁴ تنص التوصية الرئيسية التي من شأنها أن تضمن بقاء تمويل الأونروا قضية حياة في الأمم المتحدة: يتوجب على الأونروا أن تقدم تقريرا سنويا إلى الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته «بشأن الوضع المالي للوكالة مع توضيح جهودها الجارية لتعبئة الموارد بهدف التغلب على أي عجز تشغيلي».¹⁵
13. نتيجة لهذه القرارات، تبذل الإدارة العليا واللجنة الاستشارية للأونروا التي تضم البلدان المضيفة والبلدان المانحة، جهودهما لمعالجة معضلة تمويل الأونروا. وعلى الرغم من عدم حدوث انفراج على صعيد إيجاد مصادر تمويل إضافية ويمكن التنبؤ بها، فقد ثبت أن هذا المجهود الجماعي ضروري للغاية عندما أوقفت الإدارة الأمريكية في العام 2018 تمويلها للأونروا لمدة أربع سنوات. فقد أدى ذلك إلى تقليص الموازنة السنوية للوكالة بنحو 30%، ولولا تدخل جهات مانحة رئيسية أخرى، لا سيما الاتحاد الأوروبي وألمانيا، وتقديمها المساعدة، لتأثرت الخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا بشدة. فقد سمح استئناف التمويل الأمريكي للأونروا – وإن كان بمعدل مخفض – بعد انتخابات العام 2020 التي فاز بها إدارة أقل عدائية، «بتبديل أمرها» ما منحها بعض الوقت لإيجاد مصادر تمويل بديلة.¹⁶

12 World Bank <https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?locations=ZQ>

13 وفيما يلي النص الكامل للفقرة ذات العلاقة: (تمت إضافة تأكيد على المحتوى) «34. يطلب من الأمين العام تيسير إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المضيفة وأعضاء اللجنة الاستشارية والجهات المانحة الأخرى، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، لفحص جميع السبل والوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال التبرعات والمساهمات المقررة، لضمان حصول الوكالة على تمويل كافي، يمكن التنبؤ به، ومستدام طوال مدة ولايتها، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن استنتاجات تلك المشاورات والتوصيات إلى الجمعية العامة بحلول آذار/مارس 2017 للنظر فيه، دون المساس بمشورة اللجان ذات الصلة». قرار الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022. عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

14 تقرير الأمين العام، عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 30 آذار/مارس 2017، وثيقة الأمم المتحدة A/71/849.

15 المرجع السابق؛ الفقرة 57.

16 تطور مصطلح «تدبير الأمور» تطورا مثيرا للاهتمام. حيث يعتقد المؤلف أنه استخدام لأول مرة في عرض تقديمي حول تقريره لوزارة التنمية الدولية البريطانية في العام 2016. Dumper, Michael (2016), Challenges facing UNRWA in an Uncertain Future, (DFID, March, London) Unpublished

من ثم بدأت الإدارة العليا للأونروا باستخدامه بكثرة في خطاباتها ليظهر في ورقة نرويجية حول أزمة تمويل الأونروا Berg, K., Jensehaugen, J., and Tiltnes, Age, (2022) UNRWA, funding crisis and the way forward. Chr. Michelsen Institute (CMI) pp. 28-29 ومنذ ذلك الحين استخدم بشكل متكرر في تصريحات المفوض العام فيليب لازاريني. ويظهر البحث على موقع الأونروا الإلكتروني أن هذا المصطلح قد تم استخدامه في البيانات الصادرة بتاريخ 14 تشرين ثاني 2022؛ 24 كانون ثاني 2023؛ 2 و23 حزيران 2023.

لاجئو فلسطين والأزمة التي تواجهها الأونروا

14. يستكشف القسم الثاني من هذه الورقة بمزيد من التفصيل استجابات لاجئي فلسطين لمقترحات محددة الهدف منها التخفيف من أزمة التمويل لدى الأونروا. لتأطير القسم الثاني، يطرح القسم الحالي عددا من وجهات النظر العامة.

الأونروا وعملية السلام في الشرق الأوسط

يوفر هذا التحول في الأوساط الدولية، القانونية والإنسانية فرصة للدول المانحة لإعادة تقييم أولويات التمويل المفترضة في الحذر والاحتياط.

15. يجدر النظر إلى وجهات نظر لاجئي فلسطين حول أزمة التمويل الحالية، في سياق أهداف عملية السلام في الشرق الأوسط التي كانت تهدف إلى تهيئة الظروف لتعايش دولتين إسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب، ولاتفاق الوضع الدائم الذي من شأنه أن يقدم حلا من بين قضايا أخرى، لحقوق لاجئي فلسطين. بحسب رأي غالبية لاجئي فلسطين، إن التأثير الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط على قضية اللاجئين تحديدا كان، في الواقع، تهميشها، حيث يرى الكثيرون أن البحث عن حل عادل لمحتتهم قد حل مكانه السعي إلى إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

16. ومع ذلك، وبالنظر إلى البدائل، وعلى الرغم من القيود التي تحد من قدرة الأونروا على تقديم حل دائم لإحقاق حقوق اللاجئين الفلسطينيين، تظل الوكالة الهيئة الدولية الوحيدة التي تتمتع بمكانة تمكنها من حماية تلك الحقوق بما تجسده في الخدمات الإنسانية التي تقدمها، ريثما يتم، كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا وتكرارا، التوصل إلى حل عادل لقضيتهم. في الواقع، يهدف الإسرائيليون وغيرهم ممن ينكرون حقوق لاجئي فلسطين من إنهاء خدمات الأونروا إلى إنهاء أي صفة «لاجئ» لأي من الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بنحو 7 ملايين في جميع أنحاء العالم. لهذا، فإن مكانة الأونروا تتجاوز كونها مجرد مقدم للخدمات الإنسانية، ولا يسعها التخلي عن علاقتها التكافلية بقضية اللاجئين الفلسطينيين نفسها.

نطاق عمل الأونروا وتفويضها

17. في بعض أوساط اللاجئين، أدت حقيقة أن الدفع باتجاه حل سياسي ليس من مسؤوليات الأونروا، إلى المطالبة بضرورة تعديل نطاق ولاية الأونروا وعملها من أجل تفويضها بالبحث عن حلول دائمة لقضية اللاجئين في المجتمع الدولي. تشير أبحاث ماس ومباحثاته حول الموضوع إلى أنه ينبغي النظر إلى هذه المطالب بحذر تحسبا للمخاطر والمعوقات العديدة التي تحيق بالبيئة السياسية الحالية، سواء أكانت تجهر بعدائها للتطلعات الفلسطينية أو غير عابئة بها.¹⁷ وبالنظر إلى أن تجديد التفويض أصبح أمرا شبه تلقائي إلى حد ما، فقد أصبح أقصى ما نأمله، وسط المناخ السياسي الغامض الذي نعيشه، هو بداية مجرد ضمان تجديد تفويض الأونروا، وثانيا، تشجيع الدول المانحة على تفسير هذا التفويض بشكل أكثر إيجابية بما يخدم الوصول لحلول دائمة - مع إعطاء الأونروا دورا في ذلك.

18. إن مدى إدراك لاجئي فلسطين الذين يتلقون خدمات الأونروا للتحديات المالية والسياسية التي تواجه الأونروا هو موضع نقاش وجدال. إذ أدت موجة الإضرابات الأخيرة التي قام بها موظفو الأونروا في العام 2023 إلى مفاقمة الفجوة في الأولويات التي حددتها الإدارة العليا للأونروا واللاجئون أنفسهم. كما أظهرت الإضرابات شيوخ غضب لا يستهان به بين لاجئي فلسطين الذين يعتقدون أن المجتمع الدولي، المتمثل بالأونروا، قد قلص نطاق الخدمات المقدمة للاجئين. يبدو أن هناك فجوة تثقيفية وتوعوية هامة لا بد من ملئها بتثقيف الجمهور الفلسطيني بشكل أفضل عن ماهية الأونروا ونطاق عملها وما لا يمكنها أن تكونه أو تفعله.

17 مايكل دمير، ديانا بوتو، جلال الحسيني، معين رباني (2022). تمويل الأونروا 2020-2030 من وجهة نظر اللاجئين: تعزيز حقوق اللاجئين ضمن إطار نموذج تمويل الأونروا عبر مساهمات التحول الأعضاء. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): رام الله فلسطين. مقفر عبر الرابط <https://mas.ps/en/publications/7047.html> (صفحة 4-6)

19. برغم كل ما ذكر، هناك دعوات في أوساط اللاجئين لاغتنام الفرص التي قد تحد من تأثير هذه التحديات. على سبيل المثال، يشير نشطاء وخبراء القانون في مجتمع اللاجئين إلى الإجماع القانوني الدولي المتزايد فيما يتعلق بالسياسات التمييزية التي تطبقها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.¹⁸ ويسلطون الضوء على أن محكمة العدل الدولية قد أعلنت أن أنشطة إسرائيل «ترقى إلى مستوى الضم الفعلي» وأن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد خلص إلى أن أعمال إسرائيل «تجاوزت الخط الأحمر للاشريعة».¹⁹
20. إن أهمية التحول من قانون الاحتلال إلى التركيز على الاحتلال المطول أو الاستعمار الاستيطاني/الكونيالي أو الفصل العنصري لا يتعلق بدلالات لفظية فحسب: وفقا للقانون الدولي، فإن الاحتلال «هو نظام قانوني، يتسامح معه المجتمع الدولي دون إقراره»، والاستعمار والفصل العنصري، من ناحية أخرى، غير قانونيان ولا شرعيين. كما يجادلون بأن هذا التغير في الدوائر القانونية والإنسانية الدولية يوفر فرصة للدول المانحة لإعادة تقييم أولويات التمويل المفرطة في الحذر والاحتياط التي أدت إلى إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية، مع التزام الصمت حيال إحراز أي تقدم في إحقاق حقوق لاجئي فلسطين.²⁰
21. ينطوي الإطار القانوني الدولي المتغير على فرص أخرى فيما يتعلق باللاجئين مثل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018 الذي يحتاج تطبيقه على لاجئي فلسطين إلى بحث معمق²¹ (انظر القسم الثاني تالياً).

مخاطر طَبَعَةُ اللجوء

22. هناك وجهات نظر متعددة حول أن الحاجة إلى مدخول يمكن التنبؤ به يضمن تزويد الوكالة بالوسائل اللازمة للتخطيط والعمل بكفاءة وفعالية على شكل التزامات تمويلية متعددة السنوات من قبل الدول المانحة. إحدى وجهات النظر ترى أن مثل هذه الالتزامات تنطوي على خطر جسيم للغاية يتمثل في طَبَعَةُ نزوحهم أو جعل لجؤهم أمراً إجرائياً وبالتالي محوهم من على جدول الأعمال الدولي. بحسب وجهة نظر أخرى فإن الاتفاقات متعددة السنوات هي آليات أساسية لربط المجتمع الدولي بشكل وثيق بقضية اللاجئين ريثما يتم التوصل لحل سياسي.
23. من المجالات المقلقة جدا والتي تثير الكثير من الشك وانعدام الثقة في نوايا الوكالة هو الطريقة التي سعت بها الأونروا لضمان عدم السماح بتوظيف كوادرها ومرافقها بطرق من شأنها أن تقوض مبادئ الأمم المتحدة للحياة.²² إن أهمية ضمان عدم توجيه التمويل لصالح أيديولوجيات إجرامية أو عنيفة هو توجه مقبول بشكل عام من مجتمعات اللاجئين في جميع أنحاء مناطق عمليات الأونروا.
24. ومع ذلك، هناك قلق من أن حساسيات الجهات المانحة لطالما حالت دون التعبير المناسب والفعال عن مسؤولية إسرائيل عن نزوح الفلسطينيين ونفيهم وتهجيرهم، حيث إن هذا الإطار يساوي بين موقف إسرائيل كمستعمر وموقف لاجئي فلسطين المجريين من كل ما يملكون. غالبا ما ينظر مجتمع اللاجئين إلى مفهوم الحياد على أنه انتهاك لحقهم في التعبير عن هويتهم الوطنية بما في ذلك حقهم كلاجئين في العودة إلى ديارهم.²³

18 في كانون ثاني 2021، أصدرت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان تقريرها عن الفصل العنصري الإسرائيلي. انظر:

B'Tselem (2021) A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is apartheid. https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid.

انظر أيضا:

Human Rights Watch (2021) (2021) A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution <https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution>

في فبراير/شباط 2022، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها حول ممارسات الفصل العنصري الإسرائيلي:

Israel's apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity. February 1, 2022 Index Number: MDE 15/5141/2022 <https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5141/2022/en/>

19 <https://www.un.org/unispal/document/special-rapporteur-on-situation-of-human-rights-in-the-opt-presents-report-to-third-committee-press-release-ga-shc-42730-excerpts/>

للإطلاع على نسخة مختصرة من التقرير:

<https://www.ejiltalk.org/prolonged-occupation-or-illegal-occupant/>

20 مايكل دمير، ديانا بوتو، جلال الحسيني، معين رباني (2022). تمويل الأونروا 2020 – 2030 من وجهة نظر اللاجئين: تعزيز حقوق اللاجئين ضمن إطار نموذج تمويل الأونروا عبر مساهمات الدول الأعضاء. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): رام الله-فلسطين. متوفر عبر الرابط

[https://mas.ps/en/publications.7047/html\(12-14\)](https://mas.ps/en/publications.7047/html(12-14)) (صفحة 12-14)

21 Lilly, D., (2021) Palestinian refugees and the Global Compact on Refugees, Refugee Studies Centre, Working Paper Series No 136; See also Albanese, Francesca & Ardi Imseis, Ardi, " The UN Mandate Toward Palestinian Refugees: The Legal Imperatives of a Moral Responsibility", in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022). (UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva, pp. 35-38.

22 يجدر الملاحظة أنه بغض النظر عن وكالة الأمم المتحدة، فإن جميع موظفي الأمم المتحدة يوقعون على إقرار بالحياد أثناء فترة عملهم لدى تلك الوكالة. بهذا، لا يوجد فرق بين موظف في الأونروا وموظف في برنامج الأغذية العالمي أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. على الرغم من أن 95% من موظفي الأونروا قد أكملوا دورة تدريبية إلكترونية حول وسائل التواصل الاجتماعي والحياد، إلا أن الإضراب الأخير في الضفة الغربية كشف لبعض المراقبين عن وجود قلة وعي بين موظفي الأونروا حول ما تعنيه الأونروا بالحياد. أنظر موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) <https://www.unrwa.org/neutralty> و <https://training.org.unrwa.www/>

23 ينبع الشغل الشاغل للاجئين في هذا الصدد من الآثار المترتبة على إطار التعاون بين الأونروا والولايات المتحدة الأمريكية (2021-2022). وجهة النظر هي أن الدعم المالي الأمريكي للأونروا مرتبط بعملية سلام كما تصورها الولايات المتحدة وإسرائيل وليس عملية تأخذ في الاعتبار عدالة تطلعات اللاجئين.

القسم الثاني: وجهات نظر لاجئي فلسطين حول مصادر التمويل البديلة

25. تستند البيانات الخاصة بهذا القسم إلى مشروع نفذ بين معهد ماس وهينرش بول -مكتب فلسطين والأردن لفحص ردود فعل لاجئي فلسطين على المناقشات الجارية بين الأونروا والجهات المانحة والمجتمعات المضيفة فيما يتعلق بالتمويل المستقبلي للأونروا. في عام 2021، عُقدت سلسلة من ورش العمل دُعي إليها مجموعة من لاجئي فلسطين والسياسيين والناشطين لعرض عدد من الأوراق والمساهمة في النقاش. كما تمت دعوة خبراء وباحثين دوليين لتقديم أوراق والمشاركة في النقاش.²⁴

26. وكانت أكثر الاستنتاجات الجادة من ورش العمل هذه هي إدراك أنه لا يوجد خيار واحد من شأنه أن يحل بسهولة محل النموذج الحالي لتمويل الأونروا، أي: المساهمات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل أكثر من 90% من إجمالي موازنة الأونروا. وسيطلب بناء إجماع على الخيارات الأخرى وقتاً وتخصيص موارد إضافية لتطويرها، ومن غير المرجح أن تساهم مساهمة ملموسة في تأمين مبلغ الـ1.6 مليار دولار التي تحتاجها الأونروا حالياً سنوياً. ويمكن لهذه الخيارات البديلة – المساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ومساهمات القطاع الخاص وقروضه، والعمل الخيري الإسلامي، ومبادرات الاقتصاد الأخضر وما إلى ذلك -إذا تم متابعة العمل على تأمينها بنجاح، أن يصل مجموعها إلى ما يقرب من 10-15% فقط من موازنة الأونروا بحلول العام 2030.

فيما يلي عرض للمواضيع ذات الصلة:

أحدث مبادرات الأونروا

27. قبل بحث وجهات نظر لاجئي فلسطين حول الخيارات المختلفة التي تجري مناقشتها لتمويل الأونروا، ينبغي أن نقيم بعض المحاولات الأخيرة التي قامت بها الأونروا لتشجيع المانحين على تقديم التزامات أكبر.²⁵

توسيع قاعدة مجموعة المانحين

28. من المساعي التي من الممكن أن تتكامل بالنجاح تنويع مصادر التمويل بالتوجه نحو كل من القطاع الخاص ومن يشار إليهم أحياناً بالمانحين غير التقليديين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. خلال فترة ولاية المفوض العام فيليبو غراندي، تحديداً في العام 2005، تم إنشاء وحدة مخصصة - وحدة الشركاء العرب - لاستكشاف الإمكانات والفرص المتاحة في العالم العربي والإسلامي. فقد عملت دول الخليج بشكل وثيق مع الأونروا في الماضي، حيث قدمت التمويل لمشاريع مثل إعادة بناء مراكز الرعاية الصحية في غزة ومخيم جنين للاجئين.²⁶ وبرغم عدم استقرار التمويل من دول الخليج العربي، فقد أحرزت الأونروا تقدماً في جمع مساهمات من هذه الدول.²⁷ كانت دول الخليج من المانحين البارزين بشكل خاص بتمويل مشاريع الطوارئ وإعادة البناء والإعمار، وخاصة الأعمال واسعة النطاق بعد عمليات التخريب والهدم الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية. بالإضافة إلى ذلك، قامت هذه الدول بزيادة تمويلهم مؤقتاً في عامي 2018 و2019 من أجل المساعدة في سد الفجوة التي خلفها سحب الولايات المتحدة لمساهماتها.²⁸

24 لمزيد من التفاصيل حول العروض التقديمية والمشاركين، انظر تقرير الملخص حول أعمال لجنة الخبراء الخاص بتمويل الأونروا 2020-2030 عبر الرابط <https://mas.ps/en/publications/4249.html> (تمت زيارته أخرة مرة في آب 2023)

25 يمكن الاطلاع على عرض موجز لاتجاهات التمويل في مركز حقوق الإنسان. معهد ميشيلسن (CMI) من صفحة 22-27. انظر أيضاً ورقتي الإحاطة 10 و11 في قسم الأونروا تحت الضوء. <https://blogs.exeter.ac.uk/unwainfocus/briefing-papers/>

26 صفحة أخبار الأونروا، «تمويل مجلس التعاون الخليجي يمهّد الطريق لإعادة إعمار المراكز الصحية للاجئي غزة»، الأونروا، (12 مارس 2015) <https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/gulf-cooperation-council-funding-paves-way-health-reconstruction-gaza> ومؤخراً دولة الإمارات العربية المتحدة في مخيم جنين للاجئين، انظر:

<https://www.unrwa.org/newsroom/news-releases/united-arab-emirates-announces-contribution-us-15-million>
27 البيانات مستنقاة من «الأونروا ودول الخليج». الأونروا تحت الضوء، ورقة الإحاطة رقم 7 (ويليام شاركي) متاح عبر الإنترنت على: <https://blogs.exeter.ac.uk/unwainfo-cus/briefing-papers/> «تعد المملكة العربية السعودية أكبر مساهم في ميزانية الأونروا من دول الخليج، وهي تمول في الغالب نداءات الطوارئ، أو تقدم مبالغ أقل بكثير، وأحياناً لا تساهم بشيء، لميزانية البرامج الأساسية للأونروا. تتبع عمان استراتيجية مماثلة، حيث تساهم عموماً في صندوق الطوارئ وليس في موازنة البرنامج، وكان تمويلها هو الأكثر استقراراً خلال السنوات الأخيرة، حيث تراوح ما بين 600 و800 ألف دولار أمريكي سنوياً. بينما كانت مساهمات قطر ضئيلة، باستثناء عامي 2018 و2019 استجابة لنداءات الأونروا للحصول على الدعم، لكنها خفضت تمويلها مرة أخرى في العام 2020. وتقدم كل من الكويت والبحرين مساهمات متفرقة، حيث تتراوح مساهمات البحرين بين 50 ألف دولار ولا شيء من سنة إلى أخرى. كانت دولة الإمارات تساهم على نحو متواصل في دعم ميزانية البرامج وليس في صندوق الطوارئ، حتى أوقفت تمويل الوكالة في العام 2020». يُرجى الاطلاع على: موظفو رويترز، «الإمارات العربية المتحدة توقف تمويل وكالة الأمم المتحدة الفلسطينية لإغاثة اللاجئين في إطار «إعادة ضبط» برامج المساعدات»، رويترز، 8 فبراير/شباط 2021 (بالإنجليزية). <https://www.reuters.com/article/emirates-palestinians-aid-int-idUSKBN2A81W8>

28 لميس الشرقاوي، «الخليج يعيد النظر في الأونروا»، الأهرام أونلاين، 9 فبراير 2021، <https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1203/402736/AIAH-ram-Weekly/World/The-Gulf-reconsiders-UNRWA.aspx>

29. خلال فترة ولاية المفوض العام بيير كرينبول (2014-2019)، تم إطلاق حملة حشد تمويل إضافية للاستفادة من المساعدات الإنسانية من الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا الجنوبية. وشملت مبادرة أخرى خلال هذه الفترة مخططاً لتشكيل لجان وطنية للأونروا في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتكثيف أنشطتها لجمع التبرعات. إلا أن ضعف القدرات داخل المنظمة وتقليص أعداد الموظفين لأسباب مالية قد أعاق تنفيذ معظم هذه المبادرات. نتيجة لذلك، لم تتمكن الوكالة من الحفاظ على نفس المستوى من التمويل من هذه المصادر غير التقليدية.²⁹

الاتفاقيات متعددة السنوات

30. ومن المجالات الأخرى الناجحة التحول من المساهمات السنوية إلى الاتفاقيات متعددة السنوات. حيث أقتنع عدد متزايد من كبار المانحين الرئيسيين –الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا – بالدخول في التزامات طويلة الأجل مع الأونروا ما سمح للوكالة بالتخطيط بفعالية واتخاذ قرارات استراتيجية تقلل من التكاليف التشغيلية. بحلول نهاية العام 2021، وقعت الأونروا 29 اتفاقية متعددة السنوات لمدد تتراوح بين 3 وخمس سنوات.³⁰ وفي الوقت نفسه، لوحظ أنه في حين أن الاتفاقيات متعددة السنوات كانت قيمة جداً للأونروا من ناحية إدارية وتسهل التنبؤ المالي عند وضع الميزانية، إلا أنها لم تقضي بالضرورة إلى الحصول على مساهمات أكبر بشكل عام ما يعني مواصلة السعي من أجل سد فجوات الموازنة.

31. بعد رحيل كرينبول عن الوكالة في 2019/2020، اقترح المفوض العام بالإنابة، كريستيان سوندرز، إبرام «عقد أو ميثاق اجتماعي» مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسعى سوندرز، من خلال الإطار الذي وصفه بأنه قد «يضغط على المجتمع الدولي» لدعم الأونروا، إلى البناء على الدعم السياسي الذي تلقته الأونروا في مداولات تجديد الولاية في الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 2019. وكان يهدف إلى ترجمة هذا الدعم إلى التزامات مالية من خلال إبرام اتفاقيات لمدة 10 سنوات مع المانحين الرئيسيين.³¹ في جوهره، كان الميثاق الاجتماعي بمثابة إعادة تسمية للاتفاقيات متعددة السنوات ولم يلاقي نجاحاً واسعاً.

32. مع تعيين فيليب لازاريني مفوضاً عاماً في العام 2020 تجددت الدافعية لتأمين تمويل إضافي متوقع. إلا أن مقترحه بشأن «الشراكات المعززة» مع مجموعة من المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لم يلقى استحسان بعض منظمات اللاجئين. في حين أنه من حيث المبدأ، لم يكن لدى مجتمعات اللاجئين والمجتمع المدني الفلسطيني مشكلة مع مفهوم «الشراكة المعززة» وتعظيم الشراكات مع القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلا أن هذا كان ممكناً فقط شريطة ألا يتأثر نطاق تفويض الأونروا.

33. في هذا الصدد، فقد أثارت الإشارات الواردة في خطاب المفوض العام إلى لاجئي فلسطين (23 أبريل/نيسان 2022) والتي مفادها أنه يمكن تقديم الخدمات «نيابة عن الأونروا وبتوجيه منها» مخاوف الفلسطينيين والبلدان المضيفة ومجتمع لاجئي فلسطين.³² اعتبرت هذه الإشارات كـ «بالون اختبار» لتمرير إمكانية تخلي الأونروا عن ولايتها ونقلها إلى هيئات دولية أخرى، وهو ما أوحى مصطلح «الشراكات» لهم به.³³ بالإضافة إلى ذلك، أدت الانتقادات، التي وجهتها في الغالب البلدان المضيفة بأن هذه الشراكات (أ) تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالغرض النهائي منها و (ب) والتفاصيل حول كيفية كونها أكثر فعالية من نموذج التمويل الحالي، إلى وضع هذه المقترحات على الرف أو دمجها في استراتيجيات أوسع لتعبئة الموارد.³⁴

34. وبدلاً من ذلك، بُذلت جهود أكبر في إصلاح وتحديث إدارة الأونروا وأنظمتها الصحية والتعليمية بهدف إظهار «القيمة مقابل المال» للمانحين الرئيسيين الذين كانوا يضغطون من أجل الإصلاح.³⁵ تعد استراتيجية التحول الرقمي إحدى الوسائل لتحقيق هذا التحديث ولها أهداف طموحة تسعى إلى تعزيز التواصل مع المستفيدين من اللاجئين ومواءمة إصلاحات الأونروا مع أولويات المانحين.³⁶ كان أحد أكثر القرارات غرابة التي تم اتخاذها إغلاق مكاتب الأونروا في جنيف من أجل توسيع

29 انظر أحدث الأرقام في التقرير التشغيلي السنوي للأونروا لعام 2022، صفحة 146-152.

https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2022_annual_operational_report_-_english.pdf and

<https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends>

30 Berg. K. Jensehaugen, J., and Tiltne, Age, (2022) UNRWA, funding crisis and the way forward. Chr. Michelsen Institute (CMI) p.23.

31 Academic Friends of UNRWA Workshop, Minster Lovell, UK, 7-9th February 2020. Unpublished report (February, 2020) Copy in the author's possession.

32 الأونروا (2022) خطاب المفوض العام للأونروا إلى لاجئي فلسطين، 23 أبريل/نيسان 2022.

<https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/message-unrwa-commissioner-general-palestine-refugees>

33 على الرغم من أن المفوض العام أوضح في خطابه في أبريل/نيسان 2022 بأنه: «لا يطرح موضوع تسليم أو نقل للمسؤوليات والبرامج على الطاوله، ولا عبث بتفويض الأونروا» وأن «الأونروا لا يمكن الاستغناء عنها وستبقى كذلك»، إلا أن عبارته «نيابة عن الأونروا وتحت إشرافها» أثارت موجة من الإدانات الغاضبة في أوساط الفلسطينيين والبلدان المضيفة. على سبيل المثال، ذكر رئيس لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني، الدكتور باسل الحسن، في ورقة موقف، أن البلدان المضيفة، بما في ذلك لبنان، «ترفض تفويض وإيصال مهام الأونروا مثل التعليم والصحة إلى وكالات أخرى في الأمم المتحدة. ومع ذلك، توافق على أن هذه الوكالات لها مهمة استشارية، كجزء من تطوير العمل والإصلاحات المطلوبة»، ورد في صحيفة الأخبار، 31 مايو/أيار 2022. تم تبليغ المؤلف بهذا من قبل عضو في مركز حقوق اللاجئين/عاندون، لبنان.

34 Berg. K. Jensehaugen, J., and Tiltne, Age, (2022) UNRWA, funding crisis and the way forward. Chr. Michelsen Institute (CMI) p.29.

35 يسلط تقييم حديث الضوء على «التسليم السلس» للخدمات في مواجهة عدم كفاية الموارد للتعبئة انظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية (سبتمبر 2021) تقييم استراتيجية الأونروا متوسطة الأجل، 2022-2016، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، شعبة التقييم.

36 الأونروا (يونيو/حزيران 2022) «استراتيجية التحول الرقمي للأونروا، 2022-2026». متاح عبر الإنترنت:

المكاتب في بروكسل بدلاً من ذلك. وقد قيل أن هذا أضعف الصلة بشبكة الأمم المتحدة الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها، فضلاً عن إمكانية وصولها إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مثل لوكسمبورغ وليختنشتاين وسويسرا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وفرنسا.

35. أخيراً، متطلعة إلى المستقبل، تركز الأونروا بشكل كبير على تحديث وعصرنة خدماتها ومواصلة الحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية في اللجنة الاستشارية للأونروا ولجنتها الفرعية. تنص الخطة الاستراتيجية 2023-2028 التي تم الانتهاء من إعدادها مؤخراً على أن الأونروا تسعى إلى «تكثيف الجهود لتوسيع قاعدة مانحيها وتسخير إمكانات قواعد التبرع الرقمية والإسلامية والخيرية والفردية. وستسعى إلى الوصول إلى مصادر التمويل العالمية والإقليمية والمواضيعية، بما في ذلك من خلال آليات النتائج الإنمائية وغيرها من الأدوات المبتكرة المستخدمة في المنطقة». تتمثل آلية إضافية في مجموعة المبادرات هذه في إصدار خطة الاستثمار برأس المال، والتي تقدر أنه سيكون هناك حاجة إلى 21.5 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات خلال الفترة 2023-2025 لتحقيق أهدافها في «تعزيز جمع الأموال والوصول للعامة وتوعيتهم».³⁷

الزيادة في التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة (المساهمات المقررة)

36. تقوم الأمم المتحدة كل ثلاث سنوات بتقييم مساهمات الدول الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة. خلال السنوات الأخيرة، تم الحصول على 28 مليون دولار فقط، أو ما يقارب 4% من ميزانية الأونروا و1% من الميزانية العادية للأمم المتحدة، من هذا المصدر الذي يستخدم في المقام الأول لتغطية رواتب الموظفين الدوليين.³⁸ على ضوء توصيات الأمين العام في تقريره العام 2016، ارتفع هذا المبلغ بشكل طفيف للغاية.³⁹ في العام 2023، أدت المداورات الجارية في الأمم المتحدة إلى زيادة مخصصات الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بدءاً من العام 2024، لدعم تكاليفها التنفيذية والإدارية.

37. ستكون الزيادة تدريجية ويمكن أن تصل بحد أقصى إلى ما بين 25 و30 مليون دولار سنوياً، لذلك فهي في هذا الصدد لا «تغير قواعد اللعبة» من حيث العجز العام في الميزانية.⁴⁰ (بالنسبة للأونروا، فإن مبلغ بحوالي 100 مليون دولار سنوياً سيغير قواعد اللعبة) ومع ذلك، فإنه سيفتح الباب بشكل أساسي أمام الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية أنواع أخرى من التكاليف وليس فقط رواتب الموظفين الدوليين.

38. يجدر التأكيد على أن زيادة التمويل الذي تتلقاه الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة يحمل العديد من المزايا للوكالة بالإضافة إلى القيمة النقدية. فهو، على سبيل المثال، تعبير واضح عن دعم المجتمع الدولي لقضية لاجئي فلسطين ويساعد الأونروا في الوفاء بالتزاماتها ومهام ولايتها بكفاءة أكبر. بالإضافة إلى أن توفير مصدر دخل منفصل ومنظم، سيسمح بالتخطيط والاستثمار على المدى الطويل في البنية التحتية والمهارات ما سيؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات. كما يمكن الأونروا من توفير التكاليف والوقت والجهد المبذول في جمع الأموال بشكل مستمر، كما أنها توفر وفورات الكفاءة والأمن المالي والاستقرار الوظيفي لموظفي الأونروا.

39. علاوة على ذلك، وفي سياق قطع التمويل المفاجئ سابقاً (من قبل كندا في العام 2012 والولايات المتحدة الأمريكية في العام 2018) والتخفيضات الهائلة غير المتوقعة (من الولايات المتحدة في العام 2014 والمملكة المتحدة في عامي 2019 و2022)، فإن ذلك يمنح الأونروا استقلالية أكبر عن المانحين ومزيداً من الإدارة المستقلة عند تحديد أولويات الإنفاق. والأهم من ذلك، أنه يضمن استمرارية وظائف حماية اللاجئين في الأونروا. ويعمل في هذه الوظائف في المقام الأول موظفون دوليون، وحتى الآن يتم تمويلها بشكل رئيسي من خلال مشاريع منفصلة ونداءات الطوارئ، مما يجعل عملهم عرضة لأي تغييرات في مواقف المانحين.⁴¹

40. بشكل عام، تؤيد منظمات اللاجئين الفلسطينيين هذا التحول في نموذج تمويل الأونروا من المساهمات الطوعية للدول الأعضاء إلى نموذج يتم تغذية الجزء الأكبر منه من الميزانية المركزية للأمم المتحدة.⁴² إن احتمال أن يصبح تمويل الأونروا جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة يوفر استقراراً في تدفقات التمويل لخدمات الأونروا والتزاماً ملموساً وواضحاً تجاه محنة لاجئي فلسطين.

<https://www.unrwa.org/resources/strategy-policy/unrwa-digital-transformation-strategy-2022-%E2%80%9393-2026>

37 الأونروا (نوفمبر/تشرين ثاني 2022) خطة الاستثمار برأس المال.

<https://www.unrwa.org/resources/strategy-policy/unrwa-capital-investment-plan>

38 UNGA 2016 Secretary -General Report, Para 31ff; See also Berg. K. Jensehaugen, J., and Tiltnes, Age, (2022) UNRWA, funding crisis and the way forward. Chr. Michelsen Institute (CMI) p.25, p33.

مول هذا المخصص حوالي 159 وظيفة لموظفين دوليين.

39 بينما كان المبلغ في 2020-2021 نحو 33 مليون دولار، أصبح حالياً حوالي 40 مليون دولار ويستخدم فقط للموظفين الدوليين. ونتج عن هذه الزيادة 65 وظيفة دولية إضافية.

40 قد يصل بحسب إحدى التقديرات إلى 75 مليون دولار سنوياً.

41 على سبيل المثال، ذكر أن وحدة حماية اللاجئين قد «انتهت عملها» بعد التخفيضات الأمريكية في العام 2018.

42 استناداً إلى المناقشات ومراسلات عبر البريد الإلكتروني مع ممثلي مركز عاندون ومركز بديل، وكذلك جلسات ورشة عمل الأصدقاء الأكاديميين للأونروا، خلال الفترة من 30

نوفمبر/تشرين ثاني إلى 2 ديسمبر/كانون أول 2018.

41. إلا أنه يجب الموازنة بين هذه المزايا والمخاطر المتعلقة بالبعد السياسي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والمزايا الحالية للمساهمات الطوعية من قبل الدول الأعضاء. على سبيل المثال، فإن نموذج تمويل الأونروا الذي تغذيه نسبة أعلى بكثير من الميزانية العادية للأمم المتحدة من شأنه أن يتيح للدول الأعضاء الأقوى في الأمم المتحدة وتلك الدول الأقل تعاطفا مع قضية لاجئي فلسطين وعمل الأونروا، سيطرة أكبر على قيمة المبالغ وأغراض التمويل، من خلال المداورات المتعلقة بالميزانية التي تعقد كل عام في الأمم المتحدة.
42. من الاعتبارات الهامة هنا، من وجهة نظر اللاجئين، هو أن ممثلي فلسطين السياسيين (أي السلك الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة) والأونروا ما زالوا يضطلعون بدور مؤثر في توجيه الدعم المالي والسياسي. لو كان تمويل الأونروا مجرد بند في الميزانية المركزية للأمم المتحدة، لما كان لهم نفس النفوذ والتأثير الذي يحظون به اليوم، في جهود حشد الأموال المستمرة. وسيتعين عليهم القيام باتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء لضمان دعمهم للمساهمات المقررة للأونروا في الميزانية العادية للأمم المتحدة.
43. بالإضافة إلى ذلك، هناك معارضة شديدة للاعتماد على الميزانية العادية للأمم المتحدة حتى من الدول الأعضاء التي تدعم الأونروا وحقوق لاجئي فلسطين. وبالمثل، قد تعارض وكالات الأمم المتحدة الأخرى تخصيص نسبة أكبر من الميزانية العادية (المحدودة) للأمم المتحدة للأونروا لأن ذلك سيكون له تأثيرات غير مباشرة على ميزانياتها الخاصة. بالتالي، قد تعني محاولات زيادة نسبة الأموال من هذا المصدر المخاطرة بإغضاب وتنفيذ دول أعضاء مهمة والتي يعد دعمها لقضايا فلسطينية رئيسية أخرى أمرا مهما، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعاون معها الأونروا على نطاق واسع.
44. هناك عدد من القضايا الهامة الأخرى الواجب أخذها بعين الاعتبار. إن المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء تسمح لهذه الدول بالتصرف بشكل أحادي فيما يتعلق بدعم الأونروا. ومن تجربة إدارة الأونروا أيضا أن أنشطة جمع التبرعات تعمل في نفس الوقت كنشاط لإعلام المجتمع الدولي بالحنة والظروف التي يعيشها مجتمع اللاجئين وحشد الدعم والتضامن الدوليين لهم. ما يوفر مساحة لدايرة أوسع من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لإشراكهم بشكل مباشر في قضية لاجئي فلسطين- وبالتالي توسيع نطاق الدعم لأنشطة الأونروا ليشمل المجتمع الدولي الأوسع.
45. في الواقع، من وجهة نظر اللاجئين، وحتى بين دول المنطقة، ولأن المانحين الرئيسيين للأونروا هم أيضا المسؤولون عن عدم إحراز أي تقدم على صعيد الوصول لحل سياسي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المنفى والمهجر، فإنه يؤمل أن تقع المساهمات الطوعية للأونروا على عاتقهم وليس على عاتق الدول الأعضاء ككل.
46. هناك أيضا حجج معاكسة لهذه. أولها، أن التخوف من أن يؤدي التحول إلى نموذج تمويل للأونروا يعتمد بشكل أكبر على المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى زيادة نفوذ الفاعلين الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة مبالغ به. إذا أخذنا الولايات المتحدة مثلا لعضو قوي في منظومة الأمم المتحدة، فإن تأثيرها قوي للغاية بالفعل في ظل نموذج التمويل الحالي لمساهمات الدول الأعضاء. وهي تتمتع أصلا بتأثير كبير جدا على الأونروا - ومن المرجح أن يزداد هذا التأثير على المدى القصير، إذا أتت خطط تعيين نائب ثان للمفوض العام بدعم من الولايات المتحدة بثمارها.⁴³
47. ثانيا، يشكك اللاجئون أيضا في نموذج تمويل المساهمات الطوعية الحالي على أساس أنه ينتقص من كرامتهم ومكانتهم كلاجئين. إن التأثير الرئيسي لهذا النموذج في نظرهم هو أنه يحول لاجئي فلسطين إلى «متسولين أبديين» ويصنفهم ضمن وضع اجتماعي دوني في البلدان المضيفة لهم.

دور القطاع الخاص

48. يتم تعريف تمويل القطاع الخاص في عمليات الأونروا على أنه التمويل من مصادر غير حكومية - الأفراد والشركات والمؤسسات. ومن المسلم به أنه خيار طويل الأجل يتطلب الصبر واستثمارا كبيرا. وينبغي التأكيد على أن الأونروا ليست مؤسسة أعمال/شركاتية، وتواجه معضلة أخلاقية وسياسية لتخصيصها الموارد للاستثمار في حشد التبرعات من القطاع الخاص، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا لتحقيق نتائج بينما تكون هناك حاجة ماسة لتقديم العون للحالات الطارئة ولللاجئين المستضعفين في غزة وسوريا... إلخ.

43 تشير الأدلة المتناقلة إلى أن قائمة من المواطنين الأمريكيين المرشحين لشغل المنصب قد تم إعدادها بالفعل.

قرض من البنك الدولي؟

49. ومع ذلك، مستفيدة من تجارب وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدأت الأونروا بتطبيق عدد من الأفكار المبتكرة للتعامل مع القطاع الخاص. على سبيل المثال، في العام 2021، وقعت اليونيسيف اتفاقية مع البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار استثمرتها في حشد الأموال رقمياً. وقد تمكنت اليونيسيف خلال عامين من جمع أكثر من 50 مليون دولار وسداد القرض الأولي للبنك الدولي وكذلك التكاليف الإدارية والفوائد.⁴⁴ ومن المتوقع أن يجمع الاستثمار ما بين 500/600 مليون دولار على مدى 10 سنوات.
50. يعد إنشاء صندوق وقفي أو الحصول على قرض مباشر من البنك الدولي ترتيباً مالياً واعداً في حالة الأونروا. إذ يمكن أن يضخ القرض رأس المال اللازم لتحفيز النمو الاقتصادي ويمكنه تمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين خدمات التعليم والرعاية الصحية. وعلى الأغلب ستنتج الشراكة مع البنك الدولي في خلق الثقة اللازمة لجذب مانحين ومستثمرين آخرين.
51. نشر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أحد مؤسسات مجموعة البنك الدولي، مؤخراً الخطة الاستراتيجية لمساعدات الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2022-2025.⁴⁵ وإدراكاً بإحجام القطاع الخاص عن دعم الأنشطة الإنسانية، يركز إطار الخطة على تعزيز المؤسسات وبناء البنية التحتية بهدف واضح ومحدد وهو جذب الاستثمار الخاص. كما تهدف الخطة من بين أهدافها المختلفة لجعل «فلسطين متصلة جيداً» على مستوى الشراكات الاقتصادية، والبنية التحتية التكنولوجية والطاقة.⁴⁶ ويمكن أن يكون لجذب الاستثمارات الخاصة والمشاريع المذكورة آثاراً واعدة بالنسبة للأونروا في هذه المجالات.
52. إلا أن المفاوضات ما بين الأونروا والبنك الدولي تعطلت بسبب معارضة الولايات المتحدة خلال إدارة ترامب، ويبدو أنها توقفت منذ ذلك الحين. ويدل الدعم المالي المستمر لمفوضية شؤون اللاجئين إلى عدم وجود عائق تنظيمي يمنع البنك الدولي من تقديم دعم مماثل للأونروا، ومن المرجح أن يكون سبب المماثلة هو ضغط الحكومة الأمريكية على إدارة البنك الدولي. وفي الوقت ذاته، ما يزال من غير الواضح كيف يكون قرض البنك الدولي في حالة الأونروا مفيداً، حيث قد لا تكون هناك استخدامات عديدة كافية لتوليد الإيرادات يمكن للأونروا استخدامها لخدمة الدين وسداده.
53. سعت الأونروا إلى الاستفادة من حقيقة أن الشركات الكبرى متعددة الجنسيات أصبحت ملتزمة أكثر بالاستثمارات المسؤولة اجتماعياً مع المنظمات الإنسانية والتنمية.⁴⁷ وتشير تجارب وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى أن هذه الاستثمارات عادة ما تكون مخصصة لمشروعات محددة وتستهدف مبادرات واضحة تعمل في نفس الوقت على تعزيز «الوعي بالعلامة التجارية» حيثما أمكن ذلك. لدى الأونروا حالياً عدد قليل من المستثمرين الدائمين من القطاع الخاص، بينما تشمل الشركات متعددة الجنسيات التي ساهمت في تمويل مفوضية شؤون اللاجئين كل من يونيليفر، وإيكيا، وسوني، وجاب انك، والشركة المتحدة لخدمات البريد (UPS).⁴⁸ ويُعتقد أن هذه الشركات تعد فرصاً للأونروا، لكن يجب التأكيد على أن الأونروا كوكالة مثيرة للجدل سياسياً أكثر بكثير من مفوضية شؤون اللاجئين على سبيل المثال، وتواجه تحديات جسيمة لتأمين تبرعات الشركات الغربية.
54. من الواضح أن الأونروا تريد المضي باتجاه الاستثمار في التمويل الرقمي ومن الأفراد. ولعل أهم مسار يجب اتباعه هو تبرعات الأفراد. مع ذلك، ونظراً للموارد الحالية التي تخصصها الأونروا لتأمين التمويل من هذا المصدر، تبقى النتائج المتحققة متواضعة. في الوقت الحالي، لدى الأونروا 4 أشخاص فقط يعملون في صندوق تمويل القطاع الخاص ومن غير المرجح أن يتمكنوا من الوصول للهدف التمويلي بتأمين تمويل من مصادر القطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 10-15% بحلول العام 2030. في العام 2021، من أصل 20 مليون دولار تم جمعها من القطاع الخاص، تم جمع 9 ملايين دولار من لجنتي الأونروا الوطنيتين (إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وهو ما يمثل ما يزيد قليلاً على 1% من ميزانية برامج الوكالة.⁴⁹
55. بشكل عام، يرحب مجتمع اللاجئين بالفوائد المتأتية من الوصول لمصادر تمويل إضافية، حتى وإن كانت متواضعة. فذلك يفتح المجال أمام توجيه هذه الأموال إلى الاحتياجات والمشاريع التي لا تعد أولوية لدى المانحين التقليديين الذين غالباً ما تكون لهم أهداف محددة ضيقة النطاق. كما أنه يتيح الفرصة لمجتمعات اللاجئين للمساهمة بصورة أكبر في اختيار الأولويات التي يتعين معالجتها. إذ يتطلعون إذا توفر تمويل من القطاع الخاص، لتوجيه الموارد الإضافية المستدامة للأونروا

44 اليونيسيف/EB/6/2022، تحديث بشأن أداة البنك الدولي لتسهيل الاستثمار المستدام في جمع الأموال من القطاع الخاص، 8-11 فبراير/شباط 2022.

45 مجموعة البنك الدولي «الخطة الاستراتيجية لمساعدات الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة المالية 2022-2025»، تقرير رقم GZ-156451، ص. 29. متاح عبر الإنترنت (بالإنجليزية) على:

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/627701619710823261/pdf/West-Bank-and-Gaza-Country-Assistance-Strategy-for-the-Period-FY22-25.pdf>

46 المصدر السابق، ص 29-30.

47 A. Martini, 'Socially Responsible Investing: From the Ethical Origins to the Sustainable Development Framework of the European Union' Environment, Development, Sustainability, 23 (2021), 16874-16890.

48 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «تمويل القطاع الخاص والشراكات»، EC/72/SC/CRP.26، 25 أغسطس/آب 2021.

<https://www.unhcr.org/6142ce434.pdf>

49 عرض تقديمي في ورشة عمل.

إلى مجالات العمل الرئيسية التي لا يفضلها المانحون، مثل مناصرة لاجئي فلسطين والدفاع عن حقوقهم والدفاع عن الوكالة من الانتقادات العدائية، أو تنفيذ برامج إغاثية أو خدماتية خاصة لا يتم تخصيص موارد لها في إطار الميزانية العادية.⁵⁶ لا ينبغي أن يكون لتنوع مصادر التمويل بالضرورة أي تأثير على تفويض الأونروا وولايتها؛ في الواقع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إحياء مجالات في التفويض والولاية التي كان على الأونروا أن تلغيها من قائمة الأولويات أو تتخلى عنها على مر السنين. ولا ينبغي لذلك أيضا أن يعفي أي دولة عضو من مسؤوليتها عن تمويل الميزانية العادية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المزايا التي ستنعكس على الأونروا من وجهة نظر اللاجئين، إلا أن هناك أيضا محاذير يتوجب أخذ الحيطة منها.

هل يسهم تمويل القطاع الخاص في إضعاف التزام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه قضية اللاجئين؟

57. بالنظر إلى السياق السياسي الذي يدل على تراجع في الموقف الداعم لإيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن نجاح الأونروا في حشد الموارد من القطاع الخاص، قد يشكل خطرا بإضعافه التزام المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. إذا أصبح تمويل القطاع الخاص، مقارنة بمساهمات الدول الأعضاء الطوعية، يشكل نسبة متزايدة من موازنة الأونروا، فإن هذا التطور قد يحط من مكانة الأونروا كمنظمة دولية ويخاطر بهويتها كعضو فاعل وهام في أسرة وكالات الأمم المتحدة وبين المنظمات الدولية عموما.⁵⁸ هذا الرأي مفاده أن تأمين مبالغ أكبر من القطاع الخاص ستكون موضع ترحيب، لكن لا ينبغي أن تكون مبالغ كبيرة بحيث «تتيح للدول الأعضاء فرصة الإفلات من مسؤوليتها»، أو تضفي طابع الشركات على نموذج أعمال الأونروا. بالتالي، فإن أي تحول بعيدا عن تمويل الدول الأعضاء يجب أن يقابله ضغط أكبر على الحكومات لإيجاد حلول أفضل وأكثر استدامة للاجئين الفلسطينيين.

العمل الخيري الإسلامي

59. يشهد التمويل الإسلامي تناميا وازدهارا متواصلًا على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال جائحة كوفيد وتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا. مع نهاية العام 2024، من المتوقع أن يصل اقتصاد العالم الإسلامي إلى حوالي 3.6 تريليون دولار. كما أن العمل الخيري الإسلامي ينمو بوتيرة سريعة. في منظمة التعاون الإسلامي، تصل أموال الزكاة السنوية للدول الأعضاء لحوالي 187 مليون دولار، وهي توجه بالغالب للعمل الإنساني والإنمائي في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة في جميع أنحاء العالم.⁵⁰ كما دخلت وكالات الأمم المتحدة، مثل مفوضية شؤون اللاجئين، مجال العمل الخيري الإسلامي.⁵¹ إن عشرات الملايين من المسلمين في مختلف أنحاء العالم ينظرون إلى فلسطين بإجلال واحترام، لذا فإن الصورة الحقيقية لمحنة لاجئي فلسطين ستلقى صدى في صفوفهم.

مفوضية شؤون اللاجئين نموذجا

60. يمثل العمل الخيري الإسلامي فرصة تمويلية واعدة ومستدامة للأونروا حيث يمكن أن تكون التبرعات السنوية من أموال الزكاة مستدامة ومتوقعة. هناك وجهة نظر مفادها أنه يمكن لمنظمة مثل الأونروا محاكاة نموذج المفوضية الناجح: منذ إنطلاقه في العام 2019، حقق صندوق الزكاة التابع للمفوضية نجاحا كبيرا. كما تم جمع أكثر من 35 مليون دولار في العام 2021، معظمها لدعم النازحين داخليا في اليمن ولاجئي الروهينجا في بنغلاديش.⁵² وفي العام 2020، جمعت مفوضية اللاجئين 61 مليون دولار من تبرعات الزكاة والصدقات.

61. يعد تطبيق مفوضية شؤون اللاجئين تزكي GiveZakat من الأمثلة على طرق بسيطة وسهلة لجذب التمويل. ونموذج المفوضية هو من النماذج التي يتم تخصيص 100% من أموال الزكاة والصدقات التي يتلقاها للمستفيدين، مع قيام المفوضية بتحمل التكاليف الإدارية. نظرا لخبرتها البيروقراطية الطويلة وقربها من المستفيدين، أي لاجئي فلسطين، باستطاعة الأونروا تنظيم وإدارة وصول هذه الأموال إلى لاجئي فلسطين مباشرة.

يرغب مسلمون أكثر بدعم قضايا اللاجئين ولكنهم لم يجدوا وسيلة موثوقة لفعل ذلك - الزكاة وفرت لهم هذه الوسيلة.

50 Z. Ismail (2018) 'Using Zakat for International Development', K4D Helpdesk Report, Birmingham UK: University of Birmingham. https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/13647/Using_Zakat_for_International_Development.pdf; cited in : Diversification and Development of Funding Sources, UNRWA in Focus, Briefing Paper, No 11. Available online. <https://blogs.exeter.ac.uk/unrwainfocus/briefing-papers/> Last visited: August 2023.

51 للاطلاع على تعريفات لبعض المصطلحات الإسلامية (بالإنجليزية) انظر:

Diversification and Development of Funding Sources, UNRWA in Focus, Briefing Paper, No 11. Available online.

<https://blogs.exeter.ac.uk/unrwainfocus/briefing-papers/> Last visited: August 2023.

52 صندوق الزكاة المخصص للاجئين التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقرير السنوي للعمل الخيري الإسلامي 2022، انظر:

<https://giving.unhcr.org/en/annualreport-2022>

62. تحظى القضية الفلسطينية بدعم قوي في العالم الإسلامي، وهو دعم غير مستغل إلى حد بعيد، ويمكن لمبادرة الأونروا بدخول مجال العمل الخيري الإسلامي، أن تستفيد من الاتجاهات الحالية في التمويل الجماعي لتوليد مصدر دخل وفير للوكالة. يرغب العديد من المسلمين في دعم قضايا اللاجئين ولكنهم لم يجدوا شكلاً وقناة يمكنهم الوثوق بها - فالزكاة توفر طريقة للقيام بذلك. وتتمتع الأونروا أيضاً بسجل حافل من العمل بالشراكة مع المؤسسات الخيرية الإسلامية الكبرى. على سبيل المثال، في عام 2022، تبرعت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية مؤخرًا بمبلغ 500 ألف دولار لبرامج المساعدات النقدية الطارئة في غزة.⁵³
63. كخطوة أولية للدخول لمجال العمل الخيري الإسلامي، حددت الأونروا الزكاة باعتبارها أداة واعدة يمكنها تحقيق نتائج.⁵⁴ ومنذ العام 2018، ارتفعت تبرعات الزكاة من 287 ألف دولار إلى ما يقرب من 1.5 مليون دولار في العام 2022.⁵⁵ وتأكدت الأونروا من أن مشاريعها ملتزمة بمعايير الأهلية للزكاة وتم تأكيد ذلك من خلال أحكام إسلامية رسمية، والمعروفة باسم الفتاوى، الصادرة عن علماء وأئمة المسلمين المعترف بهم في كافة أنحاء العالم، مثل شيخ الأزهر في مصر وإمام المسجد الأقصى في القدس، بحيث تذهب 100% من أموال الزكاة مباشرة إلى اللاجئين الفلسطينيين.
64. مع ذلك، هناك عدد من المحاذير الواجب التأكيد عليها. فيما يتعلق بالموضوع الذي تركز عليه هذه الورقة، ينبغي الاعتراف بأن العمل الخيري الإسلامي لن يحل محل المساهمات المنتظمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ميزانية الأونروا البرامجية. قد تصل إسهاماته إلى 10% لكن من غير المرجح أن تولد هذه الأنشطة أكثر من ذلك. لهذا، لا يعد العمل الخيري الإسلامي حلاً سحرياً لمشاكل الأونروا المالية. علماً بأن التحدي الأكبر الذي تواجهه الأونروا في مجال العمل الخيري هو عدم وجود كادر من الموظفين المتفرغين بالكامل لإحراز تقدم في هذا المجال.
65. علاوة على ذلك، ليست كافة الأعمال الخيرية الإسلامية (مثل الوقف، والزكاة، والصدقات، والصكوك، والتبرعات الرمضانية، وما إلى ذلك) مناسبة أو فعالة في حالة الأونروا. على سبيل المثال، لجمع 60 مليون دولار من إيرادات الوقف، ستحتاج الأونروا إلى حوالي مليار دولار من الاستثمارات. ورغم أن إنشاء مؤسسة وقفية للاجئين الفلسطينيين، أو للأصول المادية المسجلة باسم الوكالة (مثل المباني والمدارس والعيادات والمرافق)، له بعض المزايا من حيث استمرارية المشروع وديمومته، والقدرة على التنبؤ المالي، والاستقلال عن أي تدخلات سياسية، وما إلى ذلك، لكن بناء الاستثمارات اللازمة لذلك سيتطلب وقتاً طويلاً للغاية.
66. بما أن الأونروا ليس لديها القدرة أو الخبرة اللازمة لإدارة مثل هذه الاستثمارات الضخمة، فقد اضطرت إلى الاستعانة بخبرات خارجية من البنك الإسلامي للتنمية للقيام بهذه المهمة، ما سيجملها رسوم وتكاليف إدارية إضافية.⁵⁶ ونتيجة لقرار اتخذته منظمة التعاون الإسلامي، تم البدء في إنشاء وقف نيابة عن الأونروا ولكن يديره البنك الإسلامي للتنمية. مع ذلك، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أغسطس/آب 2022 بأن «تأخر التعاون ما بين المؤسستين حال للأسف دون التنفيذ الكامل حتى الآن».⁵⁷ وفي الواقع، توقف العمل على إنشاء وقف متكامل للأونروا بشكل مؤقت نظراً لعدم تقديم مساهمات كبيرة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

محاذير

67. على الرغم من هذه المحاذير، أظهر المشاركون في ورش العمل التي عقدها معهد ماس خلال العام 2022، اهتماماً بالغا باكتشاف آفاق إنشاء «وقف للاجئين» وبحثه بشكل موسع من مختلف الجوانب.⁵⁸ على سبيل المثال، قيل إن وقف للاجئين فلسطين لا يجب بالضرورة أن يكون وفقاً لإسلامياً، ذلك أن الأوقاف المسيحية، أو الأوقاف متعددة الأديان تتمتع كذلك بمزايا إضافية قد تمكنها من جذب مجموعة أوسع من التبرعات الخيرية.

53 تصريح صحفي صادر عن الأونروا:

<https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/international-islamic-charity-organization-contributes-us-500000-provide>

54 يعد هذا القرار مثيراً للاهتمام إذ قد يجادل البعض بأن الصدقة تعتبر نموذجاً تمويلياً أكثر مرونة. إذ أن اشتراطات الأهلية للصدقة أقل من الزكاة، ونظراً لطبيعتها التطوعية، يمكن جمع أموال الصدقة سريعاً أثناء حالات الطوارئ. ومع التطورات التكنولوجية الحديثة في التمويل الجماعي الرقمي، تصبح ميزة السرعة في جمع الأموال وتخصيصها أقوى. انظر: E. Jarvela, 'Working with Islamic Finance to Achieve SDGs: a Win-Win?', UNDP Innovation for Development, 13 May 2019 <https://innovation.eurasia.undp.org/working-with-islamic-finance-to-achieve-the-sdgs-a-win-win/>

55 الأونروا. (2022). تقرير أنشطة الزكاة السنوي 2022، متاح عبر الإنترنت (باللغة الإنجليزية) على: www.unrwa.org

56 في العام 2022، عقدنا شراكة مع بنك الصفا الإسلامي لضمان التعامل مع تبرعات الزكاة بما يتوافق كلياً مع أحكام الشريعة الإسلامية ولوائحها وخلوها من الربا واستثمارات المركبات غير الحلال». منظمة التعاون الإسلامي تصادق على إنشاء صندوق وقفية لدعم اللاجئين الفلسطينيين

<https://www.unrwa.org/newsroom/pressreleases/>

57 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 314A/77، 26 أغسطس/آب 2022. تقرير الفريق العمل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. الفقرة 33.

58 ورشة عمل الثالثة للجنة الخبراء الخاصة بتمويل الأونروا 2020-2030، 14 يوليو/تموز 2021 - إعادة التفكير في تمويل الأونروا؛ عرض تقديمي: نموذج العمل الخيري الإسلامي للمفوضية: خالد خليفة، كبير المستشارين، ممثل المفوضية لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. متاح عبر الإنترنت على:

68. كما تمحورت بعض النقاشات حول الطريقة التي يمكن من خلالها ربط الأوقاف بأصول الأونروا مثل المدارس والعيادات، الأمر الذي يمكن أن يساعد في إشراك اللاجئين وانخراطهم في إدارة وصيانة هذه الأصول. وأخيراً، ينبغي ربط وقف اللاجئين بحملة لتحديد واستعادة وإعادة تشكيل الوقف الذري، أو الوقف العائلي، الذي تديره حالياً الدولة الإسرائيلية، ولكنه يعود إلى الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم العام 1948.

69. ومن وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني، هناك قضايا أخرى مقلقة. بداية، إن إنشاء «وقف» للأونروا سيفضي لشعور ضمني «بديمومة» وضع اللاجئين الفلسطينيين. بالنسبة للعديد من الناشطين في مجال حقوق اللاجئين، فإن هذا يعارض أهداف اللاجئين: العودة أو الحل الدائمة الأخرى. قد يخفف هذا الخيار من صعوبات تمويل الأونروا، إلا أنه يخشى أن يرسل رسالة خاطئة إلى المجتمع الدولي والمانحين ويقلل من الضغط عليهم لإيجاد حل سياسي لوضع اللاجئين.

70. ثانياً، إن اختيار علماء وأئمة مسلمين لإصدار فتاوى مناسبة أو شهادة باعتماد أهلية

هل إذا أشرفت منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية - وكلاهما مؤسستان محافظتان اجتماعياً - على الصندوق الوقفي، سيؤثر ذلك سلباً على دعم الأونروا لتمكين المرأة؟

الأونروا بأموال الزكاة ليس بالأمر الهين دائماً، حيث يمكن أن يكون الأمر مثيراً للجدل وخلافياً عند بعض هؤلاء العلامة. ينتقد البعض العمل الخيري الإسلامي لمخالفته المبدأ الإنساني المتمثل في عدم التمييز، حيث لا يوجد إجماع بين علماء المسلمين حول ما إذا كان غير المسلمين مؤهلين للحصول على الزكاة وغيرها من الأموال الخيرية الإسلامية.⁵⁹ وأعرب البعض عن قلقهم من أن الأونروا قد تضطر إلى تعديل أنشطتها في بعض المجالات لتصبح متوافقة مع الشريعة الإسلامية عند التعامل مع نماذج أو

صناديق التمويل الإسلامية. وقد أثرت أسئلة حول ما إذا كان، على سبيل المثال، الصندوق الوقفي سيُشرف عليه منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية - وكلاهما مؤسستان محافظتان اجتماعياً - فهل سيؤثر ذلك سلباً وتحديدًا على خدمات الأونروا المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة؟

71. كذلك، من وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني، هناك مشكلة عويصة تتمثل في تراجع مجال المساعدات الإنسانية (نتيجة القيود الإسرائيلية، وشروط المانحين، وما إلى ذلك)، لذا يعد العمل الخيري الإسلامي مصدر تمويل بديل للمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الفئات المستضعفة. فإذا دخلت الأونروا أيضاً إلى هذا المجال، يخشى المجتمع المدني تقلص الفرص المتاحة في هذا المجال أكثر مما هي عليه. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك بالفعل مؤسسات مدعومة بأموال خيرية إسلامية (هيئة الزكاة الفلسطينية، والصالح، وغيرها في غزة) والتي تمول مشاريع يستفيد منها اللاجئون، ودخول الأونروا إلى الساحة قد يؤدي إلى التنافس معها أو ازدواجية الخدمات.

72. من الحجج المخالفة للنقاط المذكورة أعلاه والرائجة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، أن الجزء الأكبر من تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يأتي من مصادر غربية (المنظمات غير الحكومية الدولية وميزانيات المساعدات الإنسانية الحكومية)، في حين أن المنظمات غير الحكومية الإسلامية هي من يتلقى في الغالب أموال من هيئات الإغاثة الإسلامية. فإذا كان هذا هو الحال، فذلك يعني أن وجهة النظر القائلة بأن الأونروا سوف تستنزف أموال الأعمال الخيرية الإسلامية في غير محلها. في الواقع، ونظراً لحجم العمل الخيري الإسلامي في جميع أنحاء العالم، فإن دخول الأونروا إلى هذا المجال سيكون له، كما يحاجون، تأثير لا يذكر على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية الأوسع.

الاقتصاد الأخضر

73. نظراً لأن معدل درجات الحرارة مرتفع جداً بالفعل في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط، لا شك أن حالة الطوارئ المناخية ستؤثر على المنطقة بشكل ملموس.⁶⁰ في بعض المناطق، قد تتجاوز موجات الحر في المستقبل القريب قدرة الإنسان على التكيف، مما يجعلها مناطق غير صالحة للسكن ما قد يحفز حركة الهجرة على نطاق واسع.⁶¹ بحلول العام 2050، من المتوقع أن يتراوح متوسط الزيادة في درجات الحرارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بين 1.3 درجة مئوية - إذا شهدت انبعاثات الغازات الدفيئة انخفاضاً فوراً وجذرياً، و4.4 درجة مئوية - إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه.⁶²

59 C. Stirk (2015) 'An Act of Faith: Humanitarian Financing of Zakat', Bristol: Global Humanitarian Assistance.

<https://gsdrc.org/document-library/an-act-offaith-humanitarian-financing-and-zakat/>

60 استخلصت بيانات هذا القسم من عمل مساعدتي في البحث، أنا بانكس، المنشور في:

"UNRWA and the Climate Emergency", UNRWA in Focus (Briefing Paper no.12, 2022) Available online:

<https://blogs.exeter.ac.uk/unrwainfocus/briefing-papers/>

61 K. Fanning and Y. Mekberg, 'The Coming Climate Migration Crisis in the Middle East and North Africa', Newlines Institute for Strategy and Policy, 7 Dec 2021: <https://newlinesinstitute.org/climate-migration/the-coming-climate-migration-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa>

62 مركز المناخ التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، ورقة حقائق حول المناخ على المستوى الإقليمي: الشرق الأوسط، 2021، ص. 2

ICRC Climate Centre, Regional-level Climate Fact Sheet: Middle East, 2021, p. 2
https://www.climatecentre.org/wp-content/uploads/RCCC-ICRC-Countryprofiles-Region_Middle_East.pdf

74. ومن المتوقع أيضا أن تتراجع معدلات هطول الأمطار، لا سيما في بلاد الشام حيث تشير التقديرات إلى أن الأردن سيشهد انخفاضا بنسبة 30% في معدل هطول الأمطار السنوي بحلول نهاية هذا القرن. سيؤدي ترقق تناقص المياه الجوفية وارتفاع درجات الحرارة إلى ندرة شديدة في المياه وتهديد القطاع الزراعي. وسيطلب إطعام الأعداد المتزايدة من السكان المزيد من الري، حيث تشير التوقعات إلى أن ما بين 80 إلى 90 مليون شخص في منطقة بلاد الشام وحدها - مناطق عمليات الأونروا - سيواجهون شكلا من أشكال الإجهاد المائي بحلول العام 2025، أي خلال أقل من عامين من الآن.⁶³ وسيكون لذلك تأثيرات اقتصادية شديدة على مختلف التجمعات السكانية في المنطقة، مهددا سبل عيش المزارعين في المناطق الريفية، دافعا سكانها إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية، وتفاقم شح المياه ورفع تكاليفها.

استجابة الأونروا لحالة الطوارئ البيئية

75. من الممكن القول بأن استجابة الأونروا لهذه التطورات المنذرة بالخطر كانت تتمثل في «محاولة اللحاق بالركب» وفي نفس الوقت كانت محاولة «استباق الأحداث». ففي العام 2017، على سبيل المثال، صنفت الوكالة ضمن قائمة تضم أسوأ 25% وكالة من بين 53 وكالة تابعة للأمم المتحدة من حيث نصيب الفرد من البصمة الكربونية.⁶⁴ ومنذ ذلك الحين، أخذت خطوات عديدة لتضمين القضايا البيئية في استراتيجيتها متوسطة المدى. وتشير الاستراتيجية متوسطة المدى للأعوام 2021-2016 إلى الإجراءات التي من شأنها «تنفيذ التحول التدريجي نحو النهج الأخضر» كجزء من التزام الوكالة تجاه الإدارة البيئية لتنمية مستدامة، لا سيما على صعيد تطوير مرافقها وترقيتها.

76. في العام 2022، بدأت الأونروا بتطبيق سياسة الاستدامة البيئية وإطار الإدارة البيئية والسياساتية (EMPF).⁶⁵ تقترح الخطة الإستراتيجية لعام 2023 دمج مجموعة أخرى من الأهداف البيئية تنص على أن «تلتزم الأونروا بتضمين ودمج سياسة الاستدامة البيئية وإطار الإدارة البيئية والسياساتية في أعمال التخطيط، والتصميم، والبنية التحتية البيئية، وممارسات البناء وإعادة التأهيل».⁶⁶ في أوائل العام 2023، تلقت الوكالة أموالا من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتعيين مدير بيئي ذو خبرة في دائرة التخطيط التابعة لها. كما أنها بصدد تعيين مسؤول فني مبتدئ (دولي) آخر لدعم العمل في هذا المجال لمدة عامين على الأقل.

77. على المدى القصير، ستؤدي تأثيرات حالة الطوارئ للتغير المناخي على عمليات الأونروا إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية نتيجة ارتفاع أسعار المياه والطاقة. لذلك يجري البحث أيضا عن تمويل ثابت ودائم لمواجهة التحديات البيئية. في هذه المرحلة، ليس من الواضح ما إذا كان بمقدور الأونروا طلب تمويل من صندوق المناخ الأخضر التابع للأمم المتحدة أو ما إذا كان صندوق تعويض الخسائر والأضرار الذي أنشئ عقب مؤتمر الأطراف 26 (COP26) ومؤتمر الأطراف 27 (COP27) سيقبل أيضا الطلبات المقدمة من الأونروا.⁶⁷ وقد تتسبب عملية اعتماد مثل هذه الطلبات في تأخير إحراز تقدم في مجال الاقتصاد الأخضر.⁶⁸

78. في الأثناء، للتأكد من إمكانية الحفاظ على إمدادات الطاقة والمياه للاجئين الفلسطينيين على المدى الطويل، تم البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة. وقد شملت هذه مبادرات لرفع الوعي بالقضايا البيئية في مدارس الأونروا.⁶⁹ وتقوم الأونروا

63 R. Alaaldin, 'Climate Change May Devastate the Middle East, Here's How Government's Should Tackle It', Brookings, 14 Mar 2022: <https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/2022/03/14/climate-change-may-devastate-the-middle-east-heres-how-governments-should-tackle-it/>

64 UNEP, 2007, Greening the Blue: The UN System's Environmental Footprint and Efforts to Reduce It. Available online: <https://www.greeningtheblue.org/reports/greening-blue-report-2022>

65 UNRWA (2022) Environmental Sustainability Policy. Available online:

<https://www.unrwa.org/resources/strategy-policy/environmental-sustainability-policy>

66 UNRWA, 2022, Strategic Plan, 2023-2028. Available online: www.unrwa.org/content/resources/strategic_plan_2023-2028. Paragraph 236:

تلتزم الأونروا بتضمين ودمج سياسة الاستدامة البيئية وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية في كافة أعمال التخطيط والتصميم والبنية التحتية البيئية وممارسات البناء وإعادة التأهيل. هنا، سيتم التركيز على كفاءة الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتعامل المسؤول مع الكوكب لدعم الصحة والرفاهية، في الحاضر والمستقبل. ويعد تنفيذ مشروع محطة عجلات الطاقة الكهربائية في الأردن في صميم هذه الأهداف، حيث سيوفر حوالي 70% من احتياجات الأونروا من استهلاك الكهرباء في هذا المجال. انظر مشروع الأونروا (2021) للطاقة الشمسية الكهروضوئية 3 ميغاوات، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) متاح عبر الرابط التالي:

<https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-3mw-solar-pv-power-project-environmental-and-social-impact-assessment-esia>

67 لمعرفة الفرص المحتملة للحصول على مثل هذا التمويل، انظر:

Robert Rybski, "Energy in the European Green Deal: impacts and recommendations for MENA countries", The Journal of World Energy Law & Business, Volume 16, Issue 2, April 2023, Pages 127–142, <https://doi.org/10.1093/jwel/jwac033>

68 تظهر الاتصالات بين معد الورقة وموظفي الأونروا إلى أن الوكالة تجري حاليا أيضا نقاشات مع الجهات المانحة بهدف توفير تمويل للمشروع والأنشطة ذات الصلة، وأولها الخلايا الكهروضوئية، وضبط استهلاك الطاقة، ورفع الوعي والحكمة البيئية.

69 في العام 2022، فازت ليان البيروتية، «الطالبة الفلسطينية اللاجئة بجائزة مشروع البيئة التابع لليونسيف عن مقطع فيديو صنعه حول الحد من استخدام البلاستيك». بيان صحفي للأونروا، «طالبة الأونروا تفوز بمشروع اليونسيف البيئي: فيديو ليان عن التوعية البيئية»

أيضا باستكشاف البناء على مبادرات اللاجئين، مثل إعادة تدوير زينة رمضان لتشجيع نهج «الاقتصاد الدائري/التدويري»، والتأكيد على مفهوم «5Rs»: ارفض Refuse (شراء المواد الضارة)، قلل Reduce (المواد المستخدمة)، أعد الاستخدام Reuse، وأعد استعمالها لأغراض أخرى Repurpose، وأعد تدويرها Recycle.⁷⁰ علاوة على ذلك، قامت الوكالة بتركيب الألواح الكهروضوئية والألواح الشمسية في مكاتبها، واستبدلت مصابيح الهالوجين بمصابيح موفرة للطاقة LED وزرعت حدائق على الأسطح، ووضعت استراتيجية أكثر وضوحا لإدارة نفايات المكاتب.⁷¹

79. تطرح المبادرات المنفذة في المنطقة، مثل تركيب ألواح الطاقة الشمسية (الأنظمة الكهروضوئية PV) مع أنظمة تخزين البطاريات في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، نموذجا يمكن التنفيذ في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأونروا.⁷² يمكن للأنظمة الكهروضوئية توفير الطاقة لمضخات المياه وتنقيتها، وأنظمة التبريد والاتصالات، وإضاءة المنازل. كما يقترح مشروع الزعتري آلية لتمويل مثل هذه المبادرات، حيث نفذته الحكومة الأردنية بالشراكة مع الشركة السويدية العالمية «إيكيا» IKEA.⁷³

80. يتوقع أن تعمل محطة الزعتري على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المخيم بمقدار 13 ألف طن سنويا وستوفر بفضلها مفوضية اللاجئين الدولية حوالي 5.5 مليون دولار سنويا.⁷⁴ في الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ مبادرة الزعتري لم يكن ممكنا لولا تخصيص الحكومة الألمانية 15 مليون يورو لتركيب ألواح الطاقة الكهروضوئية. لكن، بعد تشغيل المحطة، ارتفع استهلاك اللاجئين للطاقة ما يهدد قدرة أجزاء من النظام على مواكبة هذا الارتفاع!

81. من الحجج الأخرى التي تروج لفكرة توسيع نطاق تحول الأونروا للاقتصاد الأخضر، إمكانية التعاون مع القطاع الخاص في هذا المجال. من الواضح أن هذا نشاط يمكن لمؤسسات التمويل الدولية من خلاله دعم السلطات المحلية في البلدان المضيفة التي تسعى إلى معالجة حالة الطوارئ المناخية العالمية على المستوى الإقليمي، بحيث يمكن أن تستفيد مخيمات لاجئي فلسطين. مع ذلك، في أقاليم عمليات الأونروا الخمسة، لم ترى السلطات المحلية بعد فوائد هذا النهج. وفي بعض الحالات، تستبعد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للبلدان المضيفة مخيمات اللاجئين باعتبارها مسؤولية الأونروا - وهذا ليس واقع الأمر.⁷⁵

المحاذير

82. في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى وجود مخاطر يتوجب التفكير بها. في حين أن تمويل القطاع الخاص قد يكون متاحا بسهولة للمبادرات الخضراء مثل تركيب ألواح الطاقة الشمسية والطاقة الكهروضوئية، فإن الوضع الأمني غير المستقر في العديد من المخيمات، لا سيما في لبنان وسوريا، وعموما، قد يكون عائقا حاسما أمام جذب مثل هذه المبادرات الاستثمارية.⁷⁶ فخيمات اللاجئين، وخاصة في لبنان وسوريا تعيش قلقلة دائمة في السنوات الأخيرة، وتدور في حلقة مفرغة - حيث يؤدي تخفيض التمويل إلى تقليل الخدمات المقدمة، ما يؤثر على جودة حياة اللاجئين وفرصهم. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية وانعدام الاستقرار ما سيحول دون الحصول على تمويل من مصادر حكومية أو خاصة.

83. وفي حين أن خطورة حالة الطوارئ المناخية وتأثيرها على أمن اللاجئين وسبل عيشهم ليست محل شك، فقد أثير عدد من الأمور المعقدة من وجهة نظر لاجئي فلسطين. بعيدا عن تعزيز الوعي البيئي في برامجها التعليمية، فإنه ليس من

طالبة من الأونروا تفوز بمشروع اليونيسف البيئي: فيديو لبيان للتوعية البيئية»، 24 مارس 2022 - و عي بيئي

<https://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A>

70 بيان صحفي صادر عن الأونروا: زينة رمضان من مخيم رمضان في سوريا: الفوانيس المعاد تدويرها والعمل المناخي. 13 إبريل/نيسان 2022

<https://www.unrwa.org/newsroom/features/ramadan-decorations-ramadan-camp-syria-upcycled-lanterns-and-climate-action>

71 الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري: هل يمكن للأونروا أن تكون حافزا للتغيير؟ عرض تقديمي للنهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) خلال ورشة عمل نظمها معهد ماس بعنوان: إعادة التفكير في إعادة تمويل الأونروا 2020-2030، آب 2021، توفر عبر الرابط:

<https://mas.ps/en/unrwa/#>. See also : <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-3mw-solar-pv-power-project-environmental-and-social-impact-assessment-esia>

72 Ossenbrink, P. Pizzorni, T. van der Plas, 'Solar PV Systems for Refugee Camps', ETH Zurich, Jan 2018,

<https://ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/mtec/department-dam/news/solar-pv-in-refugee-camps>

73 UNHCR and IRENA, 'Renewables for Refugee Settlements', December 2019, pp.1-5

<https://www.irena.org/publications/2019/Dec/Renewable-solutions-for-refugee-settlements>

74 O. Grafham and G. Lahn 'The Costs of Fuelling Humanitarian Aid' Moving Energy Initiative, Chatham House, 2018, p.33.

<https://www.chathamhouse.org/2018/12/costs-fuelling-humanitarian-aid>.

في ضوء الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة منذ العام 2018، فإن ما حقق من توفير في العام 2023 سيكون بلا شك أعلى بكثير.

75 الأونروا مسؤولة فقط عن منشآتها الخاصة (المدارس والمراكز الصحية وغيرها من مرافق) في المخيمات، ولا تقوم بإدارة المخيمات.

76 ورد هذا بوضوح في مقال بعنوان:

Salamey, I., and Tartitr, A., "Analysis of Key Security Trends in UNRWA's Areas of Operation", in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva, pp.100-141.

الواضح ما إذا كانت الأونروا قادرة على إحراز تقدم في هذا المجال دون تعاون الحكومات المضيفة والجهات المانحة والمنظمات الأخرى. وليس من الواضح أيضا ما إذا كان إطار الإدارة البيئية والسياساتية للأونروا على قدر هذا التحدي، ما يقزم أي قدر من إعادة التدوير. ومن دون هذه المشاركة الاستراتيجية الأوسع، فقد لا يعدو هذا الإطار سوى مجرد تشديق بـ«خضرة» منهجية لعمليات الأونروا («الغسل الأخضر greenwashing»). بالإضافة إلى ذلك، يطالب لاجئو فلسطين الشباب بالمشاركة في مشاريع ذات نهج بيئي، لكن غالبا ما تقف اللجان المحلية، السلطوية والإقصائية، والعقبات البيروقراطية التي تضعها الأونروا، حجر عثرة في طريقهم. وليس في جعبة الإطار الكثير المفيد حول تغيير موازين القوى في المخيمات.

84. هناك أيضا قلق من أن التركيز على القضايا الخضراء قد يغطي على التأثيرات البيئية غير المباشرة لأنشطة أخرى مهمة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لمشاريع تحسين الأمن الغذائي والاستثمار في تطوير المشاريع التجارية الصغيرة فوائد بيئية، مثل تحسين ظروف العمل وتحسين جودة الهواء. إن الاهتمام بالتدابير طويلة المدى مثل الموارد الغذائية في البيئة المحيطة، والمأوى المستدام وما إلى ذلك، يتطلب خطة عمل بيئية مجتمعية وهو ما يفتقر إليه إطار الإدارة البيئية والسياساتية. وفي هذا السياق، لوحظ أن محور التركيز الأساسي لبرنامج الأونروا للتمويل متناهي الصغر بعيد عن الاقتصاد الأخضر، وهو برنامج مبتكر ولا يزال يلاقي نجاحا (حوالي 140,000 قرص صغير منذ العام 1996).

هل يمكن لمبادرات الاقتصاد الأخضر أن تلبى الاحتياجات الملحة للاجئين؟

85. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدفع باتجاه أجندة الاقتصاد الأخضر قد يكون على حساب احتياجات اللاجئين الملحة، مثل التدريب المهني للشباب وتحسين مستوى الحياة في مخيمات اللاجئين. في لبنان على سبيل المثال، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، لا يُنظر إلى الاقتصاد الأخضر كأولوية. فتوفر الكهرباء لساعتين فقط يوميا في المخيمات يشل أي مبادرة جديدة بين اللاجئين. الأمن الغذائي هو الاعتبار الأول. وفي الوقت نفسه، توفر الأزمة أيضا حافزا للتحويل إلى الطاقة الكهروضوئية، ولكن يجب الاعتراف بأن هذا يرجع بشكل أساسي لأسباب مالية وأسباب تتعلق بالعرض وليس بسبب تأييدها النشاط للمخاوف البيئية. لذا، قد يكون هذا الخيار مناسباً فقط في بيئة أكثر استقراراً مثل المخيمات في الأردن، وإلى حد ما في الضفة الغربية وقطاع غزة.

86. وعلى المستوى السياسي، هناك قلق من أن إضافة طبقة أخرى إلى الخدمات التي تقدمها الأونروا قد يشغلها عن أداء دورها في توفير الحماية للاجئين والبحث عن حل دائم. يخشى اللاجئون من أن تفضي محاولة ركوب «عربة الشركات الخضراء» إلى قيام الأونروا بتحويل الأموال من هذه الأولويات واحتياجات اللاجئين العاجلة.

في حين أن هناك عقبات قانونية وأخلاقية تحول دون ربط الأصول التي كانت تعود للاجئي فلسطين (أفراداً) بتمويل الأونروا، فإن التبعات السياسية لمثل هذا الربط تعتبر مهمة.

87. من المسائل المعقدة الأخرى أن التوقعات بأن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في أزمة موازنة الأونروا سابق لأوانه. في الواقع، فإن المنظور الوحيد هو أن الاقتصاد الأخضر، الذي تتبناه الأونروا وغيرها، يتعلق في المقام الأول بالحد من النفقات أكثر من توسيع قاعدة المصادر التمويلية.

88. ومع ذلك، هناك وعي بأن الأونروا يمكن أن تكون حافزا للتغيير. مع وجود أكثر من 30 ألف موظف يعملون لدى الأونروا، لدى الوكالة قدرة مثبتة على تقديم الخدمات لحوالي 3 ملايين لاجئ. هناك فرص كبيرة متاحة أمام الأونروا للاستجابة بشكل فعال لحالة الطوارئ المناخية بما ينعكس على اللاجئين بنفع كبير. مع ذلك، وكما تم التأكيد عليه سابقاً، من غير المرجح أن يؤدي تنفيذ الأجندة الخضراء إلى حل مشكلة أزمة الأونروا المالية، أو، والأهم من ذلك، الوصول لحل دائم لقضية لاجئي فلسطين.

أصول اللاجئين وتمويل الأونروا

89. يبحث هذا القسم إلى أي مدى يمكن للجهود المبذولة لاسترداد أصول لاجئي فلسطين، التي استحوذت عليها دولة إسرائيل، أن تساهم في حماية لاجئي فلسطين وإيجاد حل دائم لتهميرهم من أراضيهم حتى في غياب حل سياسي قريب. ومهما كانت هذه الاحتمالية غير واردة الحدوث بالنسبة لقضية لاجئي فلسطين على المدى القصير والمتوسط، إلا أن هناك سابقات في جنوب أفريقيا، ومنطقة البلقان، وأوروبا الشرقية ما بعد الاتحاد السوفياتي، وكندا، ونيوزيلندا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول أمثلة حية لكيف يمكن أن تتراجع دول مستعمرة عن مصادرة أراضي من السكان الأصليين بعد مرور

زمن طويل. ومن الممارسات الشائعة في العديد من مناطق النزاع الأخرى أن نرى الدخل الذي تدره الممتلكات التي كانت تعود للاجئين قد تم استخدامه لمساعدة اللاجئين وتعويضهم.⁷⁷

90. إن الاستحواذ غير القانوني على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين من قبل الوصي الإسرائيلي ليس موضع خلاف، لكن إمكانيات توجيه بعض الدخل المتحصل من هذه الأصول لتلبية احتياجات اللاجئين الجمعية لحين الوصول لحل تفاوضي لقضيتهم، موضوع لم يبحث أو يناقش بالشكل الواجب. ومن وجهة نظر لاجئي فلسطين، في حين أن هناك عقبات قانونية وأخلاقية تحول دون ربط الأصول التي كانت تعود للاجئين الفلسطينيين (أفراداً) بتمويل الأونروا، فإن التبعات السياسية لمثل هذا الربط تعتبر هامة. نتيجة مخططات إسرائيل المدروسة بمنع هؤلاء السكان من العودة إلى ديارهم بعد حرب العام 1948، فقدوا أراضيهم وممتلكاتهم.⁷⁸ والواقع أن الشروع بتطبيق مقترح الربط هذا من شأنه أيضاً أن يخفف، إلى حد ما، من مخاوف اللاجئين وشكوكهم حول كيفية استخدام أزمة التمويل لإضعاف التزام المجتمع الدولي بحل قضية اللاجئين.

91. هذا القسم يتناول ثلاث مسائل تتعلق بهذا الموضوع تحديداً. هناك آليات مختلفة متفرقة في منظومة الأمم المتحدة ككل- وإن كانت غير محتملة على المدى القصير أو المتوسط كما هو واضح- تشير إلى أنه يجب التروي قبل أخذ قرار باستبعاد هذا الخيار البديل، أي تحديد وتقييم أصول اللاجئين. وفي الواقع، احتفظت كل من الأونروا ولجنة التوفيق الدولية بسجلات مفصلة لخسائر لاجئي فلسطين بغرض توفير البيانات لتقديم شكل من أشكال الإقرار بالملكية والخسارة.

أصول اللاجئين تحت تصرف الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائبين

92. خلال العام 1948 وما بعد، صادرت السلطات الإسرائيلية الأراضي والممتلكات المنقولة التي تركها اللاجئون الفلسطينيون خلفهم، ووضعتها تحت تصرف مكتب حكومي، وهو مكتب الوصي الإسرائيلي على أملاك الغائبين (ICAP). قام الوصي ببيع أو تأجير معظم هذه الممتلكات سريعاً إلى مختلف هيئات الدولة الإسرائيلية أو لأفراد. وفي حين تعهدت إسرائيل بتعويض لاجئي فلسطين عن بعض أنواع هذه الممتلكات المصادرة، إلا أنها ربطت خطة التعويض بتسوية شاملة للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. بالتالي، في غياب مثل هذه التسوية، لم يحدث وأن قدم أي تعويض على نطاق واسع.

93. من الناحية النظرية، كان على الوصي الإسرائيلي أن يحتفظ بسجلات لأي أموال يتم تحصيلها من هذه الممتلكات، على الرغم من عدم توفر مثل هذه السجلات علانية. لا يزال الوصي الإسرائيلي يسيطر على بعض الممتلكات المنقولة (غير العقارية)، وحتى عهد قريب، تحديداً في العام 1990، كان يسيطر على أسهم «الغائبين» في شركات يعتقد أن قيمتها تبلغ «عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية». تكمن أهمية هذا الموضوع بالنسبة للنقاش الجاري حول إعادة تمويل الأونروا في مجالين.

94. أولاً، إن فكرة تولى جهة (غير إسرائيلية) الوصاية على أملاك اللاجئين لإدارة ممتلكات اللاجئين بما يسمح لهم بالاستفادة منها – لحين الوصول لتسوية دبلوماسية نهائية لمطالبات اللاجئين الفلسطينيين بممتلكاتهم- ليست فكرة جديدة. وقد جرى مناقشة هذه الإمكانية بالفعل أواخر الأربعينيات. في الواقع، في العام 1953، عندما قام الوصي الإسرائيلي بأول عملية بيع لأراضي لاجئين إلى هيئة التنمية الإسرائيلية، قدمت عدة دول عربية شكوى إلى الأمم المتحدة.

95. علاوة على ذلك، في نوفمبر/تشرين الثاني 1955، طرح عدد من الدول العربية (في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة) فكرة إنشاء «وصي على الممتلكات تابع للأمم المتحدة» والذي يمكنه تلقي وإدارة الأموال من ممتلكات اللاجئين التي يحتفظ بها الوصي الإسرائيلي واستخدامها لتمويل الأونروا. وبهذه الطريقة، يستطيع اللاجئون الاستفادة (بشكل غير مباشر، من خلال الأونروا) من الدخل المتأتي من أصولهم المصادرة.⁷⁹

96. كما ناقشت اللجنة الاستشارية للأونروا فكرة إنشاء شكل من أشكال الوصاية على ممتلكات اللاجئين، وفي 1960-1961، تابعت الدول العربية ذلك باستئناف ومناشدة الأمم المتحدة مجدداً لتعيين وصي على ممتلكات اللاجئين، والذي قالوا إنه ينبغي أن يكون مدير الأونروا. إلا أن إسرائيل اعترضت بشدة على هذا الطرح واستطاعت الولايات المتحدة حشد الأصوات اللازمة لعرقلة القرار. ومع ذلك، استمر الجدل، وفي ديسمبر/كانون أول 1981، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة

77 انظر على سبيل المثال:

البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون 1995)، خطة توحيد قبرص/أنان (2003)، غواتيمالا (1996)، تعويضات المحرقة اليهودية (1952 وما بعد)، العراق ما بعد حزب البعث (2003)، كوسوفو (1999)، أوروبا ما بعد الشيوعية (1989 وما بعد)، رواندا (اتفاق أروشا للسلام، 1993)، وجنوب أفريقيا (قانون حقوق الأرض، 1994).

للإطلاع على دراسات مقارنة ذات علاقة:

Leckie, Scott, (2007) Housing, Land and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons: Law, Cases and Materials. (Cambridge: Cambridge University Press); Wühler, Norbert, and Heike Niebergall, (2008) Property Restitution and Compensation: Practices and Experiences of Claims Programmes. (Geneva: International Organization for Migration); Dumper, M., (ed) (2006) Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives. (London: Routledge).

78 Fischbach, M., (2003) Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict, (Columbia University Press) p. 70.

79 يعود أصل الفكرة إلى بعثة كلاب Clapp Mission المكلفة من لجنة التوفيق الدولية. في نوفمبر/تشرين ثاني 1949، كتب كلاب بشكل خاص توصيته بشأن تشكيل «أمين على أملاك اللاجئين».

أخيرا قرارا رسميا يطلب من الأمين العام، بالتشاور مع لجنة التوفيق الدولية (الخاملة ولكن لا تزال قائمة)، اتخاذ خطوات لحماية وإدارة ممتلكات اللاجئين في إسرائيل و« إنشاء صندوق لتلقي الإيرادات المتأتية منه...»⁸⁰

97. بالتالي، فإن مخاوف البعض من أن مثل هذا الربط قد يقوض حقوق اللاجئين لم يشكل مشكلة لدى الدول العربية في أعقاب النكبة مباشرة. ويجب التأكيد على أن الفكرة قيد المناقشة هنا، تتعلق في المقام الأول بالدخل الذي يحصل عليه الوصي من ممتلكات اللاجئين، وليس من قيمة الأصول نفسها، وهو موضوع تفاصيله ونقاشه خارج نطاق هذه الورقة، باستثناء ضرورة الإشارة إلى أن هذه الأفكار طورت بشكل أكبر أثناء عملية أوصلو للسلام ونقاشات المسار الثاني التي رافقت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.⁸¹ وقد قام المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين- بديل مؤخرًا، وهو منظمة غير حكومية، بتأييد صيغة من صيغ هذه الفكرة.⁸²

98. هناك صيغة أخرى من هذه الفكرة ومصدرها أيضا نقاشات المسار الثاني، وتتمحور حول إنشاء صندوق استئماني لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم. يعتمد هذا الصندوق على الأموال الواردة من التعهدات التي يقدمها المجتمع الدولي مساهمة منه في تسهيل اتفاق السلام الذي يفترض أن يتضمن حلا عادلا لقضية اللاجئين، ولا يعتمد على دخل أصول اللاجئين المصادرة. لا تغطي هذه المساهمات المالية دفع التعويضات وبدل الأضرار فحسب، بل أيضا مخصصات مالية لتطوير البنية التحتية وتأهيلها لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين العائدين لأوطانهم.⁸³ إن مثل هذه الأموال لن تلبى احتياجات التمويل الحالية للأونروا، ولكن يتوجب توجيهها نحو العمل على إيجاد حلول طويلة الأجل لدعم لاجئي فلسطين، ويمكن منحها إلى أن يصبح عقد تسوية أمرا ممكنا، مع تراكم الدخل لنفقات الأونروا الحالية.

سابقات في القانون الإسرائيلي والممارسات القانونية

99. من الأمثلة الأخرى على أن ربط الدخل من أصول اللاجئين بتمويل الأونروا يعد ذا صلة، السابقة التي شكلها الإفراج الأخير في إسرائيل عن أصول ضحايا المحرقة اليهودية التي كان يحتجزها الوصي الإسرائيلي.⁸⁴ ما أكده هذا التطور القانوني هو أن الأحقية القانونية للملكية بقيت لضحايا المحرقة اليهودية على الرغم من أن الوصي سيطر عليها واحتفظ بها. علاوة على ذلك، فإنه يوضح أيضا أن ورثة الضحايا يمكنهم الاستفادة من تلك الممتلكات أيضا. حتى اليوم، تؤكد إسرائيل أن الأفراد الذين غادروا فلسطين فقط هم الذين يمكن اعتبارهم لاجئين وليس أحفادهم، لكن هذه السابقة تناقض ذلك.⁸⁵

100. وأخيرا، أظهرت قضية ضحايا المحرقة أنه حتى عندما لم يكن بالإمكان تحديد أماكن تواجد الضحايا لتخصيص مدفوعات لهم، كان يتم دفع الأموال التي تدرها تلك الأصول لرعاية الضحايا المسنين، والتتقيف بشأن المحرقة، وما إلى ذلك. بالتالي، فإن الأصول تحت تصرف الوصي الإسرائيلي تم استخدامها لأغراض جماعية وكذلك فردية.⁸⁶

المنظور الفلسطيني

101. أشارت جلسات النقاش التي جرت في معهد ماس خلال السنوات الماضية، مع مجموعات اللاجئين بشكل عام، بعض المخاوف بشأن هذه القضايا. وكان السؤال الأقوى بينها ما إذا كان استخدام الأموال التي تدرها أصول اللاجئين الواقعة

80 UNGA/Res/36/146 C, Revenues Derived from Palestine Refugee Properties, Available online at:

<https://daccess-ods.un.org/tmp/1514682.62076378.html>

81 Brynen, R. and El-Rifai, R. (Eds) (2014) The Palestinian Refugee Problem: The Search for a Resolution (Pluto Press, London)

82 انظر ورقة صادرة عن مركز بديل (باللغة الإنجليزية):

Badil, (2018) *Confronting the Campaign Targeting the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA)*, p20. <http://www.badil.org/en/publication/press-releases/87-2018/4900-pr-en-021018-30.html> .

83 لمزيد من التفاصيل انظر:

Dumper, M., *Challenges facing UNRWA in an Uncertain Future*, (DFID, March, London) Unpublished, pp41-42. Discussion of this idea with refugee groups took place during 2016.

84 تستند هذه النقاشات إلى العرض الذي قدمه مايكل فيشباخ بعنوان مسانلة الوصي الإسرائيلي عن أملاك الغائبين- سلسلة لقاءات الخبراء - معهد ماس. الأونروا 2030-2020: إعادة النظر في تمويل الأونروا، 14 يوليو 2021. متاح على الإنترنت عبر الرابط:

<https://mas.ps/en/publications/4249.html>

85 هناك سابقات ذات صلة حددها فيشباخ منها (أ) حقيقة أن اليهود من الدول العربية الذين أعلن عن كونهم «غائبين» لأنهم مواطنون عرب وفقا للقوانين الإسرائيلية الصادرة في عامي 1948 و1950 والذين تم الاستيلاء على أراضيهم عامة، قد أعيدت إليهم أيضا أراضيهم عند الهجرة إلى إسرائيل؛ (ب) تم أيضا استرداد أصول اليهود الناجين من المحرقة من دول المحور والذين كانت أصولهم في السابق تحت سيطرة الوصي الإسرائيلي على ممتلكات العدو (المورثة من مكتب الانتداب البريطاني تحت هذا الاسم). انظر فيشباخ، سجلات نزاع الملكية، ص 25. وحتى أن بعض اللاجئين الفلسطينيين تمت إعادة حساباتهم المصرفية ونزيرياتهم الموجودة في صناديق الأمانات في الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة لمبادرة لجنة التوفيق الدولية في فلسطين، فيشباخ، سجلات نزاع الملكية، 195-209.

86 قبل أن نتناول هذه القضايا بشكل أوسع، لابد من توضيح بعض الأمور حول ما إذا كان الوصي قد حصل بالفعل على الملكية القانونية لأصول ضحايا المحرقة ثم أعادها بطريقة ما أم كان هذا المكتب «يحتفظ» فقط بالأصول، وفي هذه الحالة لم يكن يعيد ملكية قانونية وإنما كان يعيد مجرد أصول. أظهر قانون أملاك الغائبين لعام 1950 والسياسات الإسرائيلية اللاحقة بوضوح أن إسرائيل حرمت الفلسطينيين من حقهم القانوني في ممتلكاتهم، وفي هذه الحالة، قد يتطلب الاسترداد تشريعا جديدا.

- تحت تصرف الوصي الإسرائيلي لتمويل الأونروا بدلاً من توزيعها على اللاجئين وأحفادهم سيكون مقبولاً لدى معظم اللاجئين ومبرراً من الناحية القانونية. ولا يخشى من خسارة المنتفعين لهذه الأموال فحسب، إنما من أن مثل هذا الترتيب يعني أن مسألة اللاجئين لم/لن يتم حلها، وسيتم تحويلها لأمر عادي بحصول الأونروا على هذه الأموال.
102. بالإضافة إلى ذلك، حتى لو اعتبرت الأونروا الوصي الأنسب على الدخل المتولد من أصول اللاجئين - من حيث المبدأ - فإن إدارة هذه الأموال ستكون أيضاً مصدراً للقلق الكبير. ما نوع الرقابة والمساءلة التي ستطبق لهذا الغرض؟ كذلك هناك قدر كبير من انعدام الثقة بين اللاجئين والوكالة، وكذلك بينهم وبين ممثليهم السياسيين. من مصادر القلق الأخرى، أنه على الرغم من وجود سوابق لاستخدام الأموال التي يحتفظ بها الوصي الإسرائيلي من أجل الصالح العام، إلا أنه من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى أي تحول في موقف إسرائيل فيما يتعلق بأصول اللاجئين. لا يوجد سيناريو تتعاون فيه إسرائيل في مثل هذا الإجراء إلا إذا خلصت إلى أنه يصب في مصلحتها، أو إذا اضطرت تحت ضغط مهول من المجتمع الدولي.
103. تظهر السابقات المذكورة أعلاه بوضوح أنه من غير المرجح أن تكون أيّاً من هذه الخيارات، مهما بدت معقولة للمراقبين الموضوعيين، مجدية في ظل ميزان القوى الحالي الذي يميل بقوة لصالح إسرائيل. ولذلك، فإن القوة السياسية ورأس المال اللازمين للشروع بهذه القضايا وإحراز تقدم بها قد ينتقصان من قضايا اللاجئين الأخرى الأكثر إلحاحاً وتأمين الموارد اللازمة لرعايتهم الفورية. وفي الوقت ذاته، كان هناك توافق عام بين جميع الخبراء بأن الوضع السياسي متقلب للغاية، وقد ينقلب ميزان القوى الراهن في اتجاهات غير متوقعة سواء داخل إسرائيل أو في المنطقة.
104. قد يفتح هذا المجال لمساءلة الوصي الإسرائيلي بشكل متزايد عن إدارة أصول اللاجئين واستخدامها. لذلك، خلال الفترة الانتقالية، قد يكون ربط أصول اللاجئين بالعجز التمويلي الذي تعاني منه الأونروا هاما جداً في حشد المناصرة، ويمكن الاستفادة أكثر من حقيقة أن الأموال موجودة، لكن تم الاستيلاء عليها من قبل دولة إسرائيل. ومع ذلك، مرة أخرى، فإن هذا يتطلب نقاشات مفتوحة وشفافة مع مجتمع اللاجئين لتحديد قبولهم أو رفضهم مثل هذا النهج. إلا أنه لا ينبغي استبعاد هذا الخيار من على طاولة النقاش، وتشجيع البحث في تقييم أصول اللاجئين على نطاق واسع.

خيارات دولية وأمنية أخرى

105. إن المجموعة النهائية من الخيارات التي تم بحثها أدناه لا تعد في حد ذاتها نماذج تمويل بديلة للأونروا، ولكن نذكرها هنا بإيجاز كونها طرحت خلال المناقشات حول إعادة تمويل الأونروا. وتتطلب جميع هذه الخيارات الثلاثة تولى جهة مانحة رئيسية أو دولة عضو في الأمم المتحدة زمام المبادرة وتقديمها كخيارات قابلة للتطبيق.

الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

106. تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 والميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018، ويُنظر إليهما على أنهما ينطبقان على جميع اللاجئين، بما في ذلك لاجئو فلسطين.⁸⁷ ويمكن اعتباره خطوة كبيرة إلى الأمام نحو دمج الأونروا واللاجئين الفلسطينيين في منظومة القوانين والمدونات والممارسات الدولية المعروفة باسم النظام الدولي للاجئين. ولهذا الأمر مزاياه وعيوبه من وجهة نظر لاجئي فلسطين.
107. ينص الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على أن أي استجابة لحالات اللاجئين يجب أن تتضمن دوماً مزيجاً من المساعدات الإنسانية والحماية الدولية وال طول الدائمة. وتتمثل الآلية الرئيسية لذلك في وضع إطار للاستجابة الشاملة للاجئين يستند إلى نهج للأطراف المتعددة ذات العلاقة (a multi-stakeholder approach). ومن الجدير بالذكر، أنه ينص أيضاً على أن الخدمات التعليمية والصحية للاجئين لا ينبغي تقديمها من خلال «أنظمة موازية» مثل الأونروا، وإنما من خلال البلدان المضيفة.⁸⁸ ومع ذلك، وكما تؤكد دراسة متعمقة، فإن تركيز الإطار «على الأسباب الجذرية والأوضاع الممتدة منذ زمن يحاكي جيداً وضع اللاجئين الفلسطينيين... ويدعو الميثاق الدولي بشأن اللاجئين بقوة إلى اتخاذ إجراءات سياسية قوية لوضع حد لتهجير اللاجئين».⁸⁹
108. من مزايا اتباع نهج الميثاق الدولي للاجئين في الحالة الفلسطينية أنه يدمج قضية اللاجئين في القوانين الدولية. هناك تأكيد على حقوق اللاجئين، وقد حصل الميثاق، على نحو لافت، على شبه إجماع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

87 يمكن الاطلاع على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الصادر عن المفوضية الدولية بشأن اللاجئين

<https://www.unhcr.org/about-unhcr/who-we-are/global-compact-refugees>

88 يمكن الاطلاع على تحليل مفصل متعلق باللاجئين الفلسطينيين والأونروا في:

Lilly, D., (2021) Palestinian refugees and the Global Compact on Refugees, Refugee Studies Centre, Working Paper Series No 136; Albanese, Francesca & Takkenberg, Lex (2021) Rethinking solutions for Palestinian refugees – A much-needed paradigm shift and an opportunity towards its realization, Refugee Studies Centre, Working Paper 135.

89 Lilly, D., (2021) Palestinian refugees and the Global Compact on Refugees, Refugee Studies Centre, Working Paper Series No 136; p.6.

حيث صوتت لصالحه 193 دولة. بالإضافة إلى ذلك، في حين أنه يتمركز حول إشراك البلدان المضيفة ويقدم أيضا الدعم الدولي للطلول الدائمة للاندماج المحلي وإعادة توطين اللاجئين، فإنه لا يمس حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.⁹⁰ 109. بالنسبة لبعض الدول، تتمثل الميزة الرئيسية للميثاق العالمي للاجئين في أنه يفصل قضايا اللاجئين عن العمليات السياسية المتعلقة بصراع ما والتي غالبا ما تكون معطلة على حساب رفاة اللاجئين.⁹¹ علاوة على ذلك، يحظى الميثاق العالمي للاجئين بدعم البنك الدولي الذي لديه الإمكانيات لتمويل عدد من الجهات التتموية الفاعلة في قضايا اللاجئين.

ردود الفعل الفلسطينية بخصوص الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

110. أثار الميثاق العالمي مجموعة من ردود الفعل في مجتمعات لاجئي فلسطين ومن داعمي حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع المدني.⁹² وكانت إحدى المخاوف التي عبروا عنها هي كيف أن النهج المتعدد الأطراف من ذوي المصلحة للميثاق العالمي سيتمكن من إشراك العديد من الجهات الفاعلة في عملية دعم اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي سيزيد بدوره من التعقيدات في أي عملية صنع قرار وبالتالي سيؤدي إلى إضعاف صوت الفلسطينيين الذي يتم إسكاته بالفعل. من الأسئلة الهامة التي تم طرحها: هل يحتاج لاجئو فلسطين إلى إطار حماية دولي جديد مثل هذا، بينما هناك نظام دولي قائم بالفعل يمثله (لجنة التوفيق الدولية، ومفوضية الأمم شؤون اللاجئين، والأونروا)؟ علاوة على ذلك، هل سيعمل الميثاق العالمي للاجئين على تفويض النظام الدولي القائم، الذي يحتاج إلى تنفيذه على أرض الواقع وتفعيله، لا تغييره؟
111. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف من أن النهج القائم على الميثاق العالمي، سيعطي الأولوية للطلول الدائمة لإدماج اللاجئين محليا وإعادة توطينهم. وينوه عدد من المراقبين الفلسطينيين إلى أن نموذج التمويل الطوعي الخاص بدعم «التنمية» في الميثاق يتشابه إلى حد بعيد مع نماذج التنمية التبعية في السبعينيات. ويحاجون بأن هذا النهج قد ينجح في البلدان ذات العمالة غير الماهرة للغاية ولكنه لن ينطبق على حالة لاجئي فلسطين بالفعالية ذاتها.
112. في هذا السياق، فإن زخم النهج المتعدد الأطراف من ذوي العلاقة سيفضي إلى قبول هذه الطول كحلول دائمة. وبهذه الطريقة، سيطغى على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وفي الحالة الفلسطينية على الأقل، يُخشى أن يعتبر نهج الميثاق العالمي بديلا للعودة إلى الوطن. وبالإضافة إلى «عدم تسييس» المساعدات الإنسانية والانفصال عن العملية السياسية الذي أدى إلى الوضع الحالي للاجئين، والذي يعد حجر الزاوية في الميثاق العالمي للاجئين، تتلخص وجهة نظر لاجئي فلسطين بالدرجة الأولى في أن خيار العودة إلى الوطن سيبقى «غير مطروح» تماما و«خارج المعادلة».
113. علاوة على ذلك، من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الميثاق العالمي للاجئين، دور البلدان المضيفة ومحاولة تقديم دعم أكبر لها. في الحالة الفلسطينية، ذلك يعني نقل مسؤولية تزويد الخدمات إلى البلدان المضيفة ما سيكون له تأثير حاسم وواضح على دور الأونروا كمقدم رئيسي للخدمات. وعلى الرغم من انتقادات اللاجئين واستيائهم من الأونروا، إلا أن احتمال فقدان عباءة الحماية التي تظل عليهم بها الأونروا دون وجود أ) حماية مقابلة من دولتهم المعترف بها دوليا أو ب) حل سياسي يضمن حقهم في العودة، فمن غير المرجح أن يكون هذا الخيار مقبولا لدى الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين.
114. وأخيرا، تتعلق إحدى الاعتبارات العملية التي تثير مخاوف عدة أيضا أن إحدى المراحل الرئيسية للميثاق العالمي للاجئين تركز على تنفيذ برنامج عمل، ما يتطلب وجود جهة فاعلة أو راعية تقود عملية التنفيذ. في الوقت الحالي ليس لدى الأونروا القدرة على القيام بهذا الدور، وإن كانت شاركت في المناقشات المبكرة التي أفضت إلى اعتماد الميثاق العالمي للاجئين، ومن المرجح ألا تحظى البلدان المضيفة ولا الجهات المانحة الرئيسية بثقة الأغلبية من لاجئي فلسطين لتولي هذه المهمة. في حين تم مناقشة الميثاق في الأوساط الأكاديمية والناشطة والأونروا، إلا أنه يمكننا وصف ردود الفعل حول الميثاق بأنها تخلو من الحماسة.

إحياء لجنة التوفيق الدولية (UNCCP)

115. كان تجميد لجنة التوفيق الدولية موضع خلاف لعقود عديدة. تم إنشاء لجنة التوفيق الدولية في الأساس للبحث عن حل سياسي لمشكلة تهجير لاجئي فلسطين من بيوتهم. لكن غيابها عن العملية منذ العام 1964 فرض عبئا من التوقعات على

90 الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، A/73/12، الفقرة 7، الصفحة 2.

91 نوه فلسطينيون أن هذا على الأرجح أحد الأسباب وراء حصول الميثاق العالمي للاجئين على دعم قوي من الولايات المتحدة.

92 تم استخلاص هذه الملاحظات من ورش عمل نفذها ماس في العام 2021، ولقاءين للأصدقاء الأكاديميين للأونروا - في عامي 2018 و2019، وسلسلة ورش العمل التي نظمتها النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) حول قضية اللاجئين والتي تم خلالها مناقشة هذا الموضوع بشكل وافي، خاصة في العام 2019.

كاهل الأونروا، والتي، باعتبارها وكالة إنسانية، لم يتم إنشائها أو تفويضها لتحقيقها. لا تتطرق الورقة الحالية لأهداف وتاريخ ونجاحات وإخفاقات لجنة التوفيق الدولية، وهو ما تم تغطيته في دراسات رئيسية بالتفصيل.⁹³

116. مع ذلك، من المناسب هنا التأكيد على أن غياب الحل السياسي يقع في صلب أزمة تمويل الأونروا. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، وهي مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) الذي تم إنشاؤه بعد اتفاقيات أوسلو العام 1993، إلا أنها فشلت بشكل واضح في الدفع باتجاه إيجاد حل سياسي. وهو ما أدى إلى تثبيط جهد الأمم المتحدة لإيجاد حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين مرة أخرى. نتيجة لذلك، عقدت الآمال على الأونروا باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تمكنت من حماية بعض حقوق لاجئي فلسطين.

117. قد يفهم من ذلك أن مكتب منسق عملية السلام في الشرق الأوسط ليس مفوضاً بتقديم حل سياسي، وإذا كانت الأونروا غير مخولة بالقيام بذلك بسبب حدود ولايتها، فلا بد من النظر في إيجاد بديل.⁹⁴ وفي هذه الحالة، لماذا ننشئ هيئة جديدة أو نبدأ عملية جديدة لحماية حقوق لاجئي فلسطين واستردادها، في حين أن لجنة التوفيق الدولية قد تم منحها بالفعل تفويضاً للقيام بهذه المهمة، وقامت بإجراء الكثير من البحوث التوثيقية ذات الصلة؟ فقد تتمكن لجنة التوفيق الدولية المحيية من جديد من البدء في تهيئة الأفق السياسي، الأمر الذي لا تستطيع الأونروا فعله، ما سيجعل إدارة أزمة تمويل الأونروا أيسر.

وصاية الأمم المتحدة والأونروا

118. على مدار وجودها المستمر منذ عقود، تحول دور الأونروا كمقدم للخدمات والمساعدات الإنسانية إلى إدارة شبه حكومية تقدم الخدمات الأساسية، وشكلا من أشكال الهوية الوطنية من خلال تسجيلها للاجئين. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص في قطاع غزة وكذلك في المعازل (مخيمات اللاجئين) في دول كـ لبنان أو الدول التي سقطت مثل سوريا.⁹⁵ وفي الآونة الأخيرة، عادت فكرة وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة إلى الظهور على هامش المداولات المتعلقة بالتمويل المستقبلي للأونروا. على سبيل المثال، تبين الدراسة التي أجراها معهد جنيف للدراسات العليا الدولية والتنمية بتكليف من الأونروا أنه «على الرغم من أن نظام الأمم المتحدة الخاص بالفلسطينيين لم يُنظر إليه على أنه وصاية، إلا أنه يتوفر فيه سمات والأسس المسوغة للوصاية».⁹⁶

119. تم إنشاء مجلس وصاية الأمم المتحدة في العام 1945 ليحل محل نظام تفويض عصبة الأمم ولضمان إدارة الأقاليم المشمولة بوصايتها بما يحقق المصالح الفضلى لسكانها.⁹⁷ وقد تم تعليق أعمال المجلس في العام 1994 بعد استقلال جزيرة بالاو، وهي آخر إقليم خاضع لسلطته.⁹⁸

120. رغم أن فكرة وضع فلسطين تحت وصاية تلعب فيها الأونروا دوراً، قد تبدو، في البداية، بمثابة تحول عن الهدف الرئيسي المتمثل في إيجاد حل دائم لقضية لاجئي فلسطين، إلا أن هذه الفكرة كان لها وزن وأهمية في محطات تاريخية معينة. على سبيل المثال، في العام 1948، اقترحت الولايات المتحدة، محاولة تجنب تقسيم فلسطين الانتدابية، تعيين فلسطين الانتدابية

في العام 1948، اقترحت الولايات المتحدة، محاولة تجنب التقسيم، تعيين فلسطين الانتدابية كإقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة.

93 انظر على سبيل المثال: Albanese, Francesca, & Lex Takkenberg (2020), Palestinian Refugees In International Law. Oxford University Press. كما توفر المقالة التالية ملخصاً جيداً حول الفراغ الذي خلفه غياب لجنة التوفيق:

Albanese, Francesca & Ardi Imseis, Ardi, "The UN Mandate Toward Palestinian Refugees: The Legal Imperatives of a Moral Responsibility", in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva, pp. 35-38.

See also Fischbach, Michael R. (2003), Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict. Columbia University Press, whose research is based on the UNCCP data base.

94 تحاجج ألبانيز وإميسيس بقوة بأن الميثاق العالمي للاجئين يقدم آلية تستطيع الأونروا من خلالها رعاية تنفيذ الحلول الدائمة. انظر:

Albanese, Francesca & Ardi Imseis, Ardi, "The UN Mandate Toward Palestinian Refugees: The Legal Imperatives of a Moral Responsibility", in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva, pp. 34-35.

95 أشار المدير السابق لمكتب غزة الميداني ذات مرة إلى أن دورهم يشبه دور «نائب القنصل/مستشار» Pro-Consul الدولي.

96 Albanese, Francesca & Ardi Imseis, Ardi, "The UN Mandate Toward Palestinian Refugees: The Legal Imperatives of a Moral Responsibility", in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision, The Graduate Institute Geneva, pp.38.

97 لمزيد من المعلومات حول تطور وتطبيق وصاية الأمم المتحدة، انظر المراجع التالية:

Matz, Nele. (2005) "Civilization and the Mandate System under the League of Nations as Origin of Trusteeship", Max Planck Yearbook of United Nations Law, 9, pp. 47–95; Sayre, Francis. (1948) "Legal Problems Arising from the United Nations Trusteeship System". The American Journal of International Law, 42(2): pp.263–298; Søbberg, Lene M. (2007) "Trusteeship and the Concept of Freedom". Review of International Studies, 33: pp.475–488; Stahn, Carsten. (2008) The Law and Practice of International Territorial Administration: Versailles to Iraq and Beyond. New York: Cambridge University Press; Wilde, Ralph. (2008) International Territorial Administration: How Trusteeship and the Civilizing Mission Never Went Away. New York: Oxford University Press.

98 الموقع الإلكتروني لمجلس الوصاية: <https://www.un.org/en/about-us/trusteeship-council>

- كإقليم من بين الأقاليم المشمولة بوصاية الأمم المتحدة، ولكن تم إسقاط هذا المقترح بعد إعلان إسرائيل الاستقلال.⁹⁹ منذ ذلك الحين، بحثت عدة دراسات إمكانية وصاية الأمم المتحدة على فلسطين، وخاصة من قبل سفير الولايات المتحدة السابق إلى إسرائيل وكبير مفاوضي الولايات المتحدة خلال عملية السلام في الشرق الأوسط.¹⁰⁰
121. في هذا السياق، لا يعني ذلك أن هذا الخيار غير ممكن، ولكن في هذا المنعطف بالذات قد لا تساعد وصاية الأمم المتحدة على الدفع لإيجاد حلول، سواء حل دائم للاجئين الفلسطينيين أو للعجز في ميزانية الأونروا أو الأزمة المستقبلية التي تلوح في الأفق. ومع ذلك، فمن الممكن، ونظرا لتقلب الوضع السياسي الراهن في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أن تكون الوصاية خارج الحدود الإقليمية، بحيث يتم ربطها بالأونروا، بمثابة وضع قانوني يوفر حماية كبيرة للفلسطينيين ومجتمعات اللاجئين.
122. تدلل سيناريوهات مستقبلية مختلفة، مثل احتمالية انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخطة الضم أحادية الجانب التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وشلل الحكم في إسرائيل بسبب الاضطرابات المدنية، وما إلى ذلك، على الحاجة إلى استجابة دولية حازمة تعمل على توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. تماما كما حدث عندما سيطرت حماس على قطاع غزة في العام 2006، سارعت الأونروا إلى الميدان لتوفير الأمن والاستقرار. بالتالي، يقع على عاتق الفلسطينيين وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني الدولي والأكاديميين تقصي معالم مثل هذه الاستجابة، وقد يكون نموذج الوصاية الدولي هو الخيار الأنسب والأولى بالتقصي.

99 Cohen, Michael J., "Truman and the State Department: The Palestine Trusteeship Proposal, March 1948" *Jewish Social Studies*, Vol. 43, No. 2 (Spring, 1981), pp. 165-178.

100 Indyk, Martin. (2007) "Is Trusteeship for Palestine the Answer?". *Foreign Affairs*.

<http://www.foreignaffairs.com/articles/64247/martin-indyk/is-trusteeship-for-palestine-the-answer>.

أنظر أيضا مقال جيفري بوج الذي يرى أن معايير الوصاية لا تتوفر في حالة فلسطين:

"Whose Brother's Keeper? International Trusteeship and the Search for Peace in the Palestinian Territories". *International Studies Perspectives*. 13 (4): 321-343. doi:10.1111/j.1528-3585.2012.00483.x. ISSN 1528-3577.

القسم الثالث: الخلاصة

123. لنا أن نتخيل وجوه ممثلي الجهات المانحة والهيئات الدبلوماسية وممثلي البلدان المضيفة تمثلها تعابير تكشف عن أسهم مما تحتويه هذه الورقة. إن الفجوة بين القرارات قصيرة المدى التي يجب عليهم اتخاذها، والأولويات التي يتمسك بها العديد من لاجئي فلسطين تبدو واسعة كما كانت دائماً. ويرغم أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة في العام 2016 بشأن تمويل الأونروا ربما تكون قد جددت التأكيد على أنشطة حشد الموارد التي تقوم بها الأونروا ووسعت نطاقها، إلا أنه من الواضح أن هناك معارضة مستمرة تقف أمام معالجة القضايا السياسية الأساسية المتعلقة بوضع لاجئي فلسطين. 124. ينذر عدم إحراز تقدم في هذا الشأن إلى أنه في سياق الطلب العاجل لجهات أخرى على ميزانيات المساعدات الإنسانية للدول الأعضاء، فإن المانحين سيختارون مسار التشفير والبحث عن تخفيضات إضافية في الميزانية في المجالات ذات أقل تداعيات سياسية ممكنة في المنطقة. في الواقع، فهو ينبئ باستبدال إطار «تدبير الأمور» تدريجياً بإطار جزء منه يقوم على «تدبير الأمور»، وجزء آخر على تنويع مصادر التمويل، ولكن ضمن إطار عام من التقليل أو الانسحاب المنظم.

لنا أن نتخيل وجوه ممثلي الجهات المانحة والهيئات الدبلوماسية يمثلها اليأس عند قراءة هذه الورقة.

125. يمكن للبحث الذي أجري لأغراض هذه الورقة وسابقتها أن يؤكد أن هناك تفاهم في مجتمعات اللاجئين والمجتمع المدني الفلسطيني بأن أياً من خيارات إعادة تمويل الأونروا التي تم بحثها يمكنه تغيير قواعد اللعبة. سواء قروض الشركات وتبرعاتها، قرض من البنك الدولي، تبرعات الزكاة والأوقاف، والاقتصاد الأخضر. نحتاجها كلها عاجلاً، لكن ما هي سوى جرة الذهب وراء قوس قزح التي نرغب جميعاً في العثور عليها.. حتى لو استطاعت هذه الخيارات تحقيق الأهداف المأمولة منها، إلا أنها ستعمل على استكمال النموذج الحالي للمساهمات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا استبدالها، باعتبارها جوهر تمويل الأونروا. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن هذه العلاقة المستمرة مع الدول الأعضاء مهمة سياسياً.

إطار بإطار جزء منه يقوم على «تدبير الأمور»، وجزء آخر على تنويع مصادر التمويل، ولكن ضمن إطار عام من «التقليل المنظم»

126. ومع ذلك، إذا تم تخفيض المساهمات الطوعية ولم تغطي مصادر التمويل الإضافية هذه الفجوة، فمن وجهة نظر فلسطينية، فإن الخيار الذي يبدو واعد أكثر من غيره، والأقل إثارة للجدل، هو توسيع مشاركة الأونروا في الاقتصاد الأخضر. إن احتمال استخدام الطاقة المتجددة بشكل أكبر، وإدخال الاقتصاد الدائري أو التدويري وما ينتج عنه من بيئة صحية، يتيح إمكانية تحقيق وفورات مالية للأونروا والأفراد، وتعزيز المرونة والاستقلالية التشغيلية للوكالة.

127. مع ذلك، تؤكد أبحاثنا الجارية أيضاً أن هذه الحلول ما هي سوى حلول قصيرة المدى ولن يمكنها منع حدوث الأزمة المالية الشديدة. وفي حين يصعب تصور أن يستمر تمويل الأونروا في العام 2043 بنفس الطريقة التي يتم تمويلها بها في العام 2023، إلا أن الوقت يدهمنا للتغيير. إن عداء الحزب الجمهوري الأمريكي للأونروا أمر راسخ، ويمكننا القول، بكل تأكيد إلى حد ما، أنه إذا استطاعت الأونروا تجنب أزمة مالية خطيرة أخرى عقب الانتخابات الأمريكية القادمة في العام 2024، فلا بد ستواجه أزمة بعد انتخابات العام 2028. لذلك، لم يتبقى لدى الأونروا سوى سنة أو خمس سنوات لحل هذه المعضلة.

128. لهذا السبب، وعلى الرغم من الادعاءات الشكاكية لدى البيروقراطيين وصانعي السياسات تجاه مقترحاتنا «الخارجة عن المألوف»، إلا أنه علينا النظر في الحلول طويلة المدى بشكل عاجل. فالقضية الفلسطينية لن تختفي إذا ما قلصت الأونروا تواجدها. قد يشعل ذلك ردة فعل عنيفة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. لكن على أي سياسة مستقبلية أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الفلسطينيين لن يتم استيعابهم في الدول المجاورة أو يتنازلوا عن التعويضات التي يستحقونها بمحض إرادتهم.

129. بالنظر إلى السابقات التي أشرنا إليها في القسم الخاص بأصول اللاجئين، عندما ناضل اللاجئون والشعوب الأصلانية المجردة من حقوقها من أجل استعادة أراضيهم ونجحوا في بعض الحالات، يمكننا أن نرى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها إحدى أطول قضايا اللاجئين في العالم، تنضم إلى بقية الشعوب الذين ما زالوا يقاومون تجريدهم من حقوقهم ونفيهم عن أراضيهم على مدى عقود مديدة، إن لم يكن قروناً¹⁰¹.

130. أخذت تداعيات تجريد الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم في العام 1948 مسارا مختلفا عن السابقات الدولية الأوسع المذكورة، حيث أن دفاعهم عن وطنهم ومقاومتهم تجريدهم من حقوقهم كان متشابكا مع صراعات إقليمية أوسع. لذا، لا ينبغي البحث عن أوجه تشابه عديدة. ولكن، في الوقت نفسه، يمكننا أن نرى نمطاً لفئة من الشعوب يظهر كيف أن تجريدنا من أراضيها وممتلكاتها لم يعني نهاية قصتها كشعب. استطاع الجيل الجديد من الفلسطينيين ابتكار طرق جديدة

101 من كان يتصور قبل ثلاثين عاماً من الآن أن الأسر اليهودية من بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً سوف تبدأ في الحصول على تعويضات عن مصادرة ألمانيا النازية لممتلكاتها؟ ومن كان يتصور قبل عشر سنوات من الآن أن الدول الأوروبية سوف تدعن للضغوط بتقديم تعويضات عن تورطها في تجارة الرقيق؟

للتعبير عن هويته الوطنية وحشد المقاومة. علاوة على ذلك، فإن الاحتلال الكولونيالي الاستعماري الذي تنفذه إسرائيل ليس وضعاً سياسياً مستقراً ويتطلب استمراره توفير موارد مالية وعسكرية وسياسية ضخمة. في المحصلة، لا بد ستدخل إسرائيل والمجتمع الدولي في مواجهة تحتم عليها رفع الظلم التاريخي الواقع على الفلسطينيين بتجريدهم من أراضيهم وممتلكاتهم وتهجيرهم منها.

131. في هذا السياق، من منظور لاجئي فلسطين، فإن إعادة الأمور لمسارها الصحيح فيما يتعلق بتمويل الأونروا يتطلب اتباع نهج ذي شقين. البحث عن مصادر تمويل بديلة تكمل العجز في تمويل النموذج الحالي، لكن في الوقت ذاته، يجدر النظر بجدية في استراتيجيات أخرى طويلة المدى تجنب الأونروا ضرورة البحث بشكل متواصل لتغطية العجز المتزايد في ميزانيتها - إعادة إحياء عمل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، وتحديد أصول اللاجئين التي سيتم استخدامها، واستكشاف إمكانات عقد ميثاق أو عقد اجتماعي عالمي بشأن اللاجئين. وفي الواقع، فإن الالتزام الواضح بالقيام بمثل هذه الأنشطة المبتكرة من شأنه أن يساعد كثيراً في طمأنة مجتمعات لاجئي فلسطين بأن مستقبلهم يؤخذ على محمل الجد ولا يتم وضعه على الرف أملاً من المجتمع الدولي أن تُنسى المشكلة.

محاوور للنقاش

- أ. قد تعود إدارة من الحزب الجمهوري لنقلد الحكم بحلول الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام 2024، ما يعني عودة أزمات تمويل مشابهة لما شهدناه أثناء ولاية ترامب. فكيف يمكن للأونروا أن تستعد لمثل هذه الحالة الطارئة؟
- ب. ما هي المسارات الدبلوماسية الواقعية والعملية للبدء بالمطالبة بإعادة تفعيل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن اللاجئين، بالنظر إلى دورها الهام في قضية اللاجئين وحماية حقوقهم، حيث ليس للأونروا صلاحيات في ذلك المجال؟
- ت. من بين خيارات التمويل المختلفة، طرح خيار مبتكر بشكل خاص، حيث يتعامل المانحون مع الأونروا كوصي غير إقليمي على التنمية البشرية ورفاه اللاجئين (أي مجموعة ديموغرافية دون إقليم محدد ومعترف به دولياً) والتي سيتم تمويلها من قبل صندوق استئماني بإطار زمني متعدد السنوات يديره المانحون الرئيسيون أو البنك الدولي. ماذا يمكن أن نتعلم من أي سابقة مشابهة؟ ما هي احتمالات تحقيق ذلك؟
- ث. من الخيارات التمويلية البديلة الأخرى، خيار يعتمد على نهج العمل الخيري الإسلامي من خلال إنشاء وقف؛ كيف يمكن بلورة هذا الخيار ودراسته وربطه ببعض الأصول الثابتة للأونروا (على سبيل المثال المرافق التعليمية والصحية... الخ)؟

المراجع

Albanese, Francesca, & Lex Takkenberg (2020), *Palestinian Refugees In International Law*. Oxford University Press.

Albanese, Francesca & Takkenberg, Lex (2021) Rethinking solutions for Palestinian refugees – A much-needed paradigm shift and an opportunity towards its realization, *Refugee Studies Centre, Working Paper 135*.

Albanese, Francesca & Ardi Imseis, Ardi, “ The UN Mandate Toward Palestinian Refugees: The Legal Imperatives of a Moral Responsibility”, in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), *UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision*, The Graduate Institute Geneva, pp. 35-38.

Amnesty International (2022) released its report on Israeli apartheid practices. Israel’s apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity. February 1, 2022 Index Number: MDE 15/5141/2022 <https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5141/2022/en/>

Alaaldin, R., ‘Climate Change May Devastate the Middle East, Here’s How Government’s Should Tackle It’, *Brookings*, 14 Mar 2022: <https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/2022/03/14/climate-change-may-devastate-the-middle-east-heres-how-governments-should-tackle-it/>

ARDD (2021) ‘Green Economy, Circular Economy: Can UNRWA be a Catalyst for Change?’ Presentation given by Arab Renaissance for Democracy and Development (ARDD) at Workshop held by Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), ‘Rethinking the Financing of UNRWA 2020-2030’, August 2021. Available online <https://mas.ps/en/unrwa/#>. See also : <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-3mw-solar-pv-power-project-environmental-and-social-impact-assessment-esia>

Badil, (2018) *Confronting the Campaign Targeting the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA)*. <http://www.badil.org/en/publication/press-releases/87-2018/4900-pr-en-021018-30.html>.

Banks, A., *Diversification and Development of Funding Sources, UNRWA in Focus, Briefing Paper, No 11*. Available online. <https://blogs.exeter.ac.uk/unrwainfocus/briefing-papers/> Last visited: August 2023.

Banks, Anna, (2022) “UNRWA and the Climate Emergency”, *UNRWA in Focus (Briefing Paper no.12, 2022)* Available online: <https://blogs.exeter.ac.uk/unrwainfocus/briefing-papers/>

Berg. K., Jensehaugen, J., and Tiltnes, Age, (2022) *UNRWA, funding crisis and the way forward*. Chr. Michelsen Institute (CMI)

Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), *UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision*, The Graduate Institute Geneva.

Brynen, R. and El-Rifai, R. (Eds) (2014) *The Palestinian Refugee Problem: The Search for a Resolution* (Pluto Press, London)

B’Tselem (2021) *A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is apartheid*. https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid.

- Cohen, Michael J., "Truman and the State Department: The Palestine Trusteeship Proposal, March 1948" *Jewish Social Studies*, Vol. 43, No. 2 (Spring, 1981), pp. 165-178.
- Dumper, M., (ed) (2006) *Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives*. (London: Routledge).
- Dumper, Michael (2016), *Challenges facing UNRWA in an Uncertain Future*, (DFID, March, London) Unpublished.)
- Dumper, M., *The future of UNRWA in the face of financial challenges and political pressure*. Roundtable Briefing Paper (Palestine Economic Policy Research Institute, August 2020) http://www.mas.ps/category.php?id=b607y46599Yb607&c_type=2 :
- Dumper, M., Buttu, D., Al-Husseini, J. and Rabbani, M. (2022). *Financing of UNRWA 2020-2030 from a Palestinian Refugee Perspective: Strengthening Refugee Rights under the Current Model of Member State Contributions*. Palestine Economic Policy Research Institute – MAS. Available online at: <https://mas.ps/en/publications/7047.html>
- Fanning, L. and Meklberg, Y., 'The Coming Climate Migration Crisis in the Middle East and North Africa', *Newlines Institute for Strategy and Policy*, 7 Dec 2021: <https://newlinesinstitute.org/climate-migration/the-coming-climate-migration-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa>
- Fischbach, M., (2003) *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*, (Columbia University Press)
- Grafham, O., and Lahn, G., 'The Costs of Fuelling Humanitarian Aid' *Moving Energy Initiative*, Chatham House, 2018. <https://www.chathamhouse.org/2018/12/costs-fuelling-humanitarian-aid>.
- Human Rights Watch (2021) (2021) *A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution* <https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution>
- ICRC Climate Centre, *Regional-level Climate Fact Sheet: Middle East, 2021*, p. 2 https://www.climatecentre.org/wp-content/uploads/RCCC-ICRC-Countryprofiles-Region_Middle_East.pdf
- Indyk, Martin. (2007) "Is Trusteeship for Palestine the Answer?". *Foreign Affairs*. <http://www.foreignaffairs.com/articles/64247/martin-indyk/is-trusteeship-for-palestine-the-answer>.
- Ismail, Z., (2018) 'Using Zakat for International Development', *K4D Helpdesk Report*, Birmingham UK: University of Birmingham.
- https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/13647/Using_Zakat_for_International_Development.pdf;
- Jalal AL Hussein and Joseph Saba, "UNRWA's contribution to Socio-Economic Stability" in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), *UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision*, The Graduate Institute Geneva, pp 56ff.
- Jarvela, E., 'Working with Islamic Finance to Achieve SDGs: a Win-Win?', *UNDP Innovation for Development*, 13 May 2019 <https://innovation.eurasia.undp.org/working-with-islamic-finance-to-achieve-the-sdgs-a-win-win/>
- Lamis El-Sharqawy, 'The Gulf Reconsiders UNRWA', *Ahram Online*, 9th February 2021,

<https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1203/402736/AIAhram-Weekly/World/The-Gulf-reconsiders-UNRWA.aspx>

Leckie, Scott, (2007) *Housing, Land and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons: Law, Cases and Materials*. (Cambridge: Cambridge University Press);

Lilly, D., (2021) *Palestinian refugees and the Global Compact on Refugees*, Refugee Studies Centre, Working Paper Series No 136;

Martini, A., 'Socially Responsible Investing: From the Ethical Origins to the Sustainable Development Framework of the European Union' *Environment, Development, Sustainability*, 23 (2021), 16874–16890.

Matz, Nele.(2005) "Civilization and the Mandate System under the League of Nations as Origin of Trusteeship", *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, 9, pp. 47–95;

Ossenbrink, P. Pizzorni, T. van der Plas, 'Solar PV Systems for Refugee Camps', ETH Zurich, Jan 2018, <https://ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/mtec/mtecdepartment-dam/news/files/solar-pv-in-refugee-camps>

Pugh, Jeffrey D. (2012-11-01). "Whose Brother's Keeper? International Trusteeship and the Search for Peace in the Palestinian Territories". *International Studies Perspectives*. 13 (4): 321–343. doi:10.1111/j.1528-3585.2012.00483.x. ISSN 1528-3577.

Rybski, Robert., "Energy in the European Green Deal: impacts and recommendations for MENA countries", *The Journal of World Energy Law & Business*, Volume 16, Issue 2, April 2023, Pages 127–142, <https://doi.org/10.1093/jwelb/jwac033>

Salamey, I., and Tartitr, A., "Analysis of Key Security Trends in UNRWA's Areas of Operation", in Bocco, Riccardo & Fritz Froehlich eds. (2022), *UNRWA and the Palestine Refugees: Challenges for Developing a Strategic Vision*, The Graduate Institute Geneva, pp.100-141.

Sayre, Francis. (1948) "Legal Problems Arising from the United Nations Trusteeship System". *The American Journal of International Law*, 42(2): pp.263–298;

Søbjerg, Lene M. (2007) "Trusteeship and the Concept of Freedom". *Review of International Studies*, 33: pp.475–488;

Sharkey, W., (2021) "UNRWA and the Gulf States". *UNRWA in Focus*, Briefing Paper No 7. Available online at: <https://blogs.exeter.ac.uk/unrwainfocus/briefing-papers/>.

Stahn, Carsten. (2008) *The Law and Practice of International Territorial Administration: Versailles to Iraq and Beyond*. New York: Cambridge University Press;

Stirk, C., (2015) 'An Act of Faith: Humanitarian Financing of Zakat', Bristol: Global Humanitarian Assistance. <https://gsdrc.org/document-library/an-act-offaith-humanitarian-financing-and-zakat/>

UNEP, 2007, *Greening the Blue: The UN System's Environmental Footprint and Efforts to Reduce It*. Available online: <https://www.greeningtheblue.org/reports/greening-blue-report-2022>

Report of the Secretary-General, *Operations of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East*, Seventy-first session, agenda item 49, United Nations Relief and Works Agency

for Palestine Refugees in the Near East, 30 March 2017, UN Doc. A/71/849.

UNOIOS (September, 2021) Evaluation of the UNRWA Medium Term Strategy, 2016-2022, UN Office of Internal Oversight Services, Evaluation Division.

UNICEF/2022/EB/6, Update on the World Bank instrument to facilitate sustained investment in private sector fundraising, 8–11 February 2022

UNGA (2016) Resolution adopted by the General Assembly on 6 December 2016 .71/93. Operations of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East.

UN General Assembly, A77/314, 26 August 2022. Report of the Working Group on the Financing of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. Paragraph 33

UNGAA/Res/36/146 C, Revenues Derived from Palestine Refugee Properties, Available online at: <https://daccess-ods.un.org/tmp/1514682.62076378.html>

UNHCR, 'Private Sector Funding and Partnerships', EC/72/SC/CRP.26, 25 Aug 2021. <https://www.unhcr.org/6142ce434.pdf>

UNHCR Refugee Zakat Fund, Islamic Philanthropy Annual Report 2022 <https://giving.unhcr.org/en/annualreport-2022>

UNHCR and IRENA, 'Renewables for Refugee Settlements', December 2019, pp.1-5 < <https://www.irena.org/publications/2019/Dec/Renewable-solutions-for-refugee-settlements>>

UN Trustee Council website: <https://www.un.org/en/about-us/trusteeship-council>

UNRWA: Neutrality <https://www.unrwa.org/neutrality> and <https://www.unrwa.org/training>

UNRWA Newsroom (2015), "Gulf Cooperation Council Funding Paves Way for Health Centre Reconstruction for Gaza Refugees", UNRWA, (12th March 2015) <https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/gulf-cooperation-council-funding-paves-way-health-centre-reconstruction-gaza>.

UNRWA (2021) 3MW Solar PV Power Project, Environmental and Social Impact Assessment (ESIA). Available online at: <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-3mw-solar-pv-power-project-environmental-and-social-impact-assessment-esia>

UNRWA(2022) Annual Operational Report, pp. 146-152. https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2022_annual_operational_report_-_english.pdf and <https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends>

UNRWA (2022) Message from UNRWA Commissioner-General to Palestine Refugees, 23 April 2022. <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/message-unrwa-commissioner-general-palestine-refugees>

UNRWA (June 2022) "UNRWA Digital Transformation Strategy, 2022- 2026." Available online at: <https://www.unrwa.org/resources/strategy-policy/unrwa-digital-transformation-strategy-2022-%E2%80%932026>

UNRWA (November, 2022) Capital Investment Plan, <https://www.unrwa.org/resources/strategy-policy/>

[unrwa-capital-investment-plan](#)

UNRWA, Press Release < <https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/international-islamic-charity-organization-contributes-us-500000-provide>>

UNRWA, The Organization of Islamic Cooperation Approves Waqf Fund to Support Palestine Refugees', <<https://www.unrwa.org/newsroom/pressreleases/>

UNRWA (2022) Environmental Sustainability Policy. Available online: <https://www.unrwa.org/resources/strategy-policy/environmental-sustainability-policy>

UNRWA, (2022) Strategic Plan, 2023-2028. Available online: www.unrwa.org › [content](#) › [resources](#) › [strategic_plan_2023-2028](#).

UNRWA Press Release (2022) , 'UNRWA Student Wins the UNICEF Environmental Project: Layan's Environmental Awareness Video', 24 Mar 2022 <https://www.unrwa.org/newsroom/features/unrwa-student-wins-unicef-environmental-project-layan's-environmental-awareness>

UNRWA Press Release (2022), Ramadan Decorations from Ramadan Camp, Syria: Upcycled Lanterns and Climate Action' 13 Apr 2022 <https://www.unrwa.org/newsroom/features/ramadan-decorations-ramadan-camp-syria-upcycled-lanterns-and-climate-action>

Wilde, Ralph. (2008) International Territorial Administration: How Trusteeship and the Civilizing Mission Never Went Away. New York: Oxford University Press.

World Bank Group, 'Assistance Strategy for the West Bank and Gaza for the period FY2022-2025', Report No. 156451-GZ, Available online at: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/627701619710823261/pdf/West-Bank-and-Gaza-Country-Assistance-Strategy-for-the-Period-FY22-25.pdf>

Wühler, Norbert, and Heike Niebergall, (2008) Property Restitution and Compensation: Practices and Experiences of Claims Programmes. (Geneva: International Organization for Migration);

